جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

معوقات التنمية المحليّة في الجزائر

بلدية حاسي بن عبد الله نموذجاً

إعداد الطالبة:

حميدة محجوبي

إشراف الأستاذ:

د/ محمد الصالح بوعافية

أعضاء لجنة المناقشة

(الرتبة العلمية) اسم و لقب الأستاذ	الصفة
الدكتور مبروك كاهي	رئيسا
الدكتور محمد الصالح بوعافية	مشرفا ومقررا
الدكتور بابا عربي مسلم	مناقشا

نوقشت واجيزت يوم :.../.../2019

السنة الجامعية: 2018م / 2019م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

معوقات التنمية المحليّة في الجزائر

بلدية حاسي بن عبد الله نموذجاً

إعداد الطالبة:

حميدة محجوبي

إشراف الأستاذ:

د/ محمد الصالح بوعافية

أعضاء لجنة المناقشة

(الرتبة العلمية) اسم و لقب الأستاذ	الصفة
الدكتور مبروك كاهي	رئيسا
الدكتور محمد الصالح بوعافية	مشرفا ومقررا
الدكتور بابا عربي مسلم	مناقشا

نوقشت واجيزت يوم :.../.../2019

السنة الجامعية: 2018م / 2019م

الإهداء

إلى القلب الذي يفيض بالحنان والشفاه التي لا تمل الدعاء .. إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى بحر تعجز الكلمات أن ترسو في شواطئه ... إلى من كانت الجنة تحت قدميها

.. أمي العزيزة..

إلى المشعل الذي أنار لي الطريق وعلمني الفضيلة والأمانة .. إلى من استعذب السير فوق الأشواك لقطف الورود.

إلى القلب الذي ينبض بالعطاء دون انتظار الثناء . إلى من زرع في أعماقي الأخلاق والقيم

...أبي الحنون..

الى شموع حياتي ونور دربي أولادي.. اشرف وآدم ..الى رفيق دربي زوجي العزيز ..

إلى من رضعوا معي الصدق والوفاء .إلى خلجات قلبي وتوائم روحي إخوتي

سارة *سيف الدين* حفصة..

إلى الجوهرة النادرة في هذا الزمان *جدتي الغالية* إلى النبراس المنير بالدين وقيم الأخلاق

جدي العزيز...

إلى افراد اسرتي وسندي في الدنيا ولا احصى لهم فضل خالاتي اخوالي أعمامي

وعائلة زوجي الكريمة (طبشي)

إلى العصافير الصغيرة ،والبراعم المتفتحة .. *لجين، محمد راتب، عبد المؤمن* ..

إلى أهل الوفاء ،ومنبع الإخاء ،ورصيدي في الحياة .. الأصدقاء خاصة اختي . *نوار كنزة*...

...لجميع الأحبة .. إلى كل قلب طاهر وضمير حي ....

حميدة

تشكرات

اللهم إني امتك ابنت أمتك ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك ،أسألك بكل اسم هو لك ،سميت به نفسك ،أو أنزلته في كتابك تعالى على إنجاز هذا العمل، ونسأله أن يجعله صدقة جارية وأن يجعل فيه ما هو لصالح الأمة.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف أستاذي المحترم : "بوعافية محمد صالح" لما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد، كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة أخص بالشكر السادة أعضاء المناقشة لإثراء هذه الدراسة بالملاحظات القيمة والبناءة، وإلى كل من ساعدني والى كل من ساهموا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

ملخص:

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية ، عن طريق المشاركة الشعبية الى جانب الجهود الحكومية ،لذلك تعمل الدولة الجزائرية و على غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية .

فالعوامل السياسية و الادارية و الأمنية و الثقافية و الاجتماعية وحتى الاقتصادية تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية وأبعادها المختلفة ، والتي تعتبر من معوقات عدم نجاحها ،في حالة فشل الدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها ،والتي كان الشعب ينتظرها ، وهي التنميه الوطنية بصفة عامه للاجيال الحاضرة و المستقبلة ، وعليه يتناول هذا الدراسة مقومات التنمية المحلية و معوقاتها .

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية ، مقومات ، معوقات، المجتمعات المحلية، التنمية الوطنية،الابعاد،العوامل السياسية.

Résumé

Le dévloppement des communautés locales doit passer impérativement , à travers l´approche participative de la population concernée ,ainsi que les efforts d´amélioration des condition de vie de la population consentis par le gouvernement dans tous les domaines dans un systéme global et complet .

Les facteurs politiques , administratifs, sécuritaires ,culturels ,et socio-économiques jouent un rôle important dans la création d´un environnement de développement local avec tous ses différentes dimensions , qui peuvent devenir l´un des obstacles marquants le succès dans le cas où l´exercice de la politique publique de L´Etat tend vers l´échec pour accomplir la mission de développement , Par conséquent ,cette étude porte sur les éléments du développement et contraintes locales .

Mots-clés:développement local, mandants, contraintes, communautés locales, développement national, dimensions, facteurs politiques.

Summary:

The development process is considered an imperative for the development of local communities, through popular participation as well as governmental efforts. Therefore, the Algerian state works, like the countries of the world, to pay attention to the various components of local development.

Political, administrative, security, cultural, social and even economic factors play an important role in creating the climate for local development and its various dimensions, which are considered obstacles to their failure to succeed, in the event that the state fails to achieve the task it took upon itself and which the people were waiting for, which is national development In general, for the present and future generations, and accordingly, this study deals with the components of local development and their obstacles.

Key words: local development, constituents, constraints, local communities, national development, dimensions, political factors.

قائمة المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	/
الشكر	/
ملخص	/
قائمة المحتويات	/
مقدمة	أ
الفصل الاول: التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية	
المبحث الأوّل: الإطار النظري والمعرفي للتنمية	2
المطلب الأوّل: مفهوم التنمية وعوامل نشأتها	2
المطلب الثاني: مستويات التنمية	5
المطلب الثالث: مجالاتها	7
المطلب الرابع: أهدافها	8
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية	9
المطلب الأوّل: مفهوم التنمية المحلية	9
المطلب الثاني: خصائصها	11
المطلب الثالث: فواعل التنمية المحلية	12
المبحث الثالث: مبادئ وركائز التنمية المحلية	16
المطلب الأوّل: مبادئ التنمية المحلية	16
المطلب الثاني: أبعاد وأهداف التنمية المحلية	19
المطلب الثالث: مقوماتها	22
المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية	23
خلاصة واستنتاجات	27
الفصل الثاني: مشكلات التنمية المحلية في الجزائر	
المبحث الأوّل: الصعوبات الإدارية والتنظيمية	29
المطلب الأوّل: الصعوبات الإدارية	29
المطلب الثاني: الصعوبات التنظيمية	30
المبحث الثاني: الصعوبات السياسية والاقتصادية	30
المطلب الأوّل: الصعوبات السياسية	30
المطلب الثالث: العائق المالي	31

المبحث الثالث: الصعوبات الاجتماعية والثقافية	32
المطلب الأوّل: النظم والأبنية الاجتماعية السائدة	33
المطلب الثالث: العامل القيمي	33
المبحث الرابع: الصعوبات الأمنية والبيئية	34
المطلب الأوّل: الصعوبات الأمنية	34
المطلب الثاني: الصعوبات الطبيعية	35
خلاصة واستنتاجات	37
الفصل الثالث: معوقات التنمية المحلية بلدية حاسي بن عبد الله دائرة سيدي خويلد	
المبحث الأوّل: واقع التنمية بلدية حاسي بن عبد الله	39
المطلب الأوّل: التعريف بالبلدية	41
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية	43
المطلب الثالث: البرامج التنموية على مستوى البلدية	44
المبحث الثاني: إمكانيات بلدية حاسي بن عبد الله وأهم الإنجازات المحققة في مجال التنمية المحلية	44
المطلب الأوّل: إمكانياتها	44
المطلب الثاني: التجربة التنموية للبلدية	45
المطلب الثالث: الإنجازات المحققة	46
المبحث الثالث: الآفاق التنموية لبلدية حاسي بن عبد الله وأبرز معوقات التنمية المحلية بها	47
المطلب الأوّل: الآفاق التنمية لبلدية حاسي بن عبد الله	47
المطلب الثاني: معوقات تحقيق وتطوير التنمية المحلية بها	47
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتحقيق التنمية المحلية	48
خلاصة واستنتاجات	49
الخاتمة	50
المراجع	53

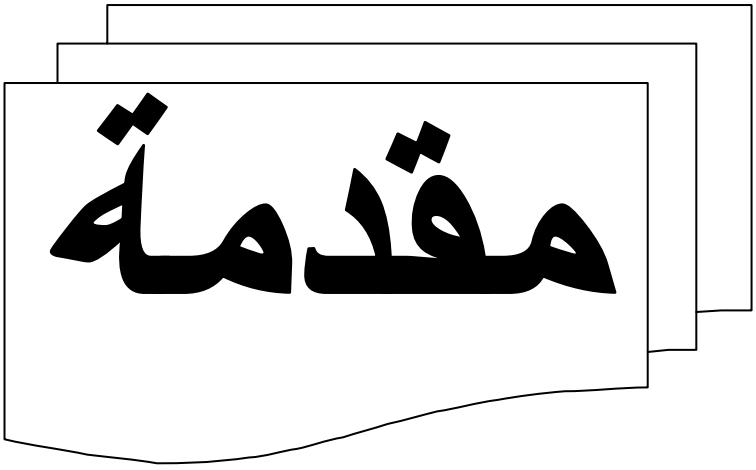
مقدمة

مقدمة

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ،أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث قدمت التنمية المحلية كبديل استراتجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية .

والجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشاكل التخلف الموروثة عن الحقبة الاستعمارية وكحل مقترح حينها تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية التي تغذي التنمية المحلية ،وهذا الأسلوب لم تراع فيه خصوصيات كل منطقة بل كان شموليا مما أدى إلى نتائج سلبية انعكست على حياة المواطن بالشكل و الإسقاط على المجتمع المحلي بالصورة الجلية التي نحن فيها اليوم وزادت من تفاهم شدة الأزمة في ظل الطابع البيروقراطي للمركزية في الجزائر، والذي ثبط وجعل من دور الجماعات المحلية ضعيفا إن لم نقل منعدما في مجال التنمية المحلية ،حيث بقيت الدولة صاحبة التدخل المباشر فيها بواسطة ما يعرف دور الجماعات المحلية على تقديم الاقتراحات ،كما ان الجزائر لازالت تعاني الي اليوم في عدة مجالات ،لذا فمن أهم التحديات التي تواجهها هي مشكلة التنمية المحلية ،فالجزئر تعيش أزمة شملت جميع القطاعات وعتمت كل المستويات وانعكست نتائجها سلبا على اغلب الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية ،كون أن هذه التنمية المحلية لم تجن الثمار المرجوة على ارض الواقع وأغلبها كانت حبرا على ورق وهذا ناتج عن مجموعة من الصعوبات والعراقيل وهو ما يدعونا الى البحث في ذات الموضوع ،مع التركيز على بلدية **حاسي بن عبد الله بولاية ورقلة** التي تشمل الدراسة الميدانية .

1) أهمية الدراسة : ان الاهمية التي تكتسيها هذه الدراسة هي عملية وعلمية :

فالعلمية : تتمثل في اثر البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية كما ان موضوع التنمية المحلية في الجزائر يعد من الركائز الاسياسية في تسيير الشؤون العامة المحلية والتي تتصل بالمواطن بصفة مباشرة.

العملية: هي محاولة النظام السياسي منح الثقة بينه وبين المواطن استجابة وتكيف مع التغيرات التي تشهدها الساحة الاقليمية والعلمية والوصول بالتنمية المحلية الى تقديم احسن الخدمات للمواطن وضمان ديمومة وسير المرافق العامة المحلية.

2) اهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- تحديد الاطار الابستيمولوجي للتنمية والتنمية المحلية في الجزائر.
- تحديد قواعد واساليب تطوير التنمية المحلية في الجزائر.
- ابراز اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية.
- البحث ميدانيا عن واقع التنمية المحلية ببلدية من بلديات الجزائر وصعوباتها واليات تفعيلها .

3) مبررات اختيار الموضوع: الاسباب الموضوعية التي ادت الى تناول هذا الموضوع دون غيره هو ارتباط الموضوع بتخصصنا التنظيم السياسي والاداري كما يفيد هذا الموضوع الباحث في توضيح واقع التنمية ومعوقاتها في الجزائر ،والدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية.

بالاضافة الى المكانة التي تحتلها التنمية المحلية في تحقيق حاجيات ورغبات المجتمعات المحلية و تعبئة الموارد و الطاقات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية .

4) الدراسات السابقة :

اذا تتبعت الدراسات السابقة حول الموضوع فان الفضل يعود الى الكثير من الآساتذة و الباحثين الذين نخص بالذكر منهم "نبيل السمالوطي "،"محي الدين صابر "،وجدي محمد بركات"،"حسن صادق عبد الله "،"جمال زيدان"، كما لاننسى الأستاذ "سعيدي الشيخ"في ذات الموضوع من خلال أطروحة الماجستير ورسالة الدكتوراه، حيث نجد انها متشابهة ومماثلة في التوجه العام حيث تتناول التنمية المحلية في جانبها الاداري و القانوني و تغفل بعض العناصر فيما يخص معوقات التنمية المحلية ، التي سنحاول التطرق لها من خلال دراستنا لهذا الموضوع.

5) الاشكالية الرئيسية : تعاني الدولة بشكل عام والجماعات المحلية بشكل خاص من مشكل أو مشاكل عدم التجانس فيما بين مواردها والأعباء والمهام الموكلة لها في مجال تحقيق تنمية محلية ،وهذا الشلل التنموي الذي غرس في جذور الدولة كان نتيجة لمجموعة من الإفرازات والعراقيل والصعوبات منها ماهو نتيجة لخيارات اقتصادية منتهجة ومنها ما هو ناتج عن تبني نظام سياسي معين وعليه نطرح السؤال العام الآتي:

فيما تتمثل الصعوبات والعراقيل التي تحد من تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عامة و بلدية حاسي بن عبد الله خاصة؟

ولمعالجة هذه الاشكالية الرئيسية يستدعي الأمر طرح بعض الاسئلة الفرعية المتمثلة في :

1. ماهو مفهوم التنمية المحلية وفيما تتمثل ابعادها واهدافها؟
2. ماهي معوقات تجسيد التنمية المحلية في الجزائر؟
3. ماهو واقع التنمية المحلية في بلدية حاسي بن عبد الله بولاية ورقلة وماهي الصعوبات التي تواجه العمل التنموي فيها ؟

6) الفرضيات :

استنادا الى اشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية :

- تمثل البلدية فاعلا محوريا في تحقيق التنمية المحلية.
- تعرف الجماعات المحلية تحديات تشكل عائق في الاداء الفعلي لمهامها التنموية.
- غياب الاستقلالية الادارية و الذمة المالية لبلدية حاسي بن عبد الله ، يحول دون تحقيق وتفعيل التنمية المحلية في البلدية خاصة وفي الجزائر عموما .

7) منهجية الدراسة : لمعالجة الموضوع تم إستخدام المناهج التالية :

المنهج الوصفي : الذي يعتبر طريقة لوصف واقع التنمية المحلية في الجزائر ، من خلال جمع المعلومات من الكتب و النصوص الرسمية و المذكرات و المقالات المنشورة في المجلات ومواقع الانترنت .

المنهج التاريخي : الذي من خلاله تم إبراز المراحل التاريخية لنشأة التنمية المحلية .

منهج دراسة الحالة : الذي يقوم على أساس وصف وتحليل الواقع من خلال الدراسة الميدانية في بلدية حاسي بن عبد الله بإستخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات و المعلومات ، عن طريق الحوار الذي أجريناه مع بعض الموظفين ببلدية حاسي بن عبد الله على رأسهم السيد نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي .

أمافيما يخص الاقترابات قفد تم الإعتماد على :

الإقتراب القانوني : وأستعمل هذا الإقتراب في الرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة بالبلدية وذلك لتوضيح دورها ومهمتها وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المحلية .

8) هيكل الدراسة : تم تقسيم المذكرة الى ثلاث فصول ، حيث بدأت أولا بمقدمة عامة حول الموضوع ثم الفصل الأول الذي كان يشمل مفاهيم متنوعة للتنمية و مقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول خاص لدراسة التأصيل النظري لمفهوم التنمية و المبحث الثاني حول ماهية التنمية المحلية ثم المبحث الثالث متظمن مبادئ و مرتكزات التنمية المحلية .

أما الفصل الثاني فكان موضوعه يندرج ويتمحور حول دراسة الصعوبات التي تواجهها التنمية المحلية في الجزائر ،حيث قسمته الى اربعة مباحث كان عنوان المبحث الاول الصعوبات الإدارية و التنظيمية ،و المبحث الثاني بعنوان الصعوبات السياسية و الإقتصادية .و المحبث الثالث الصعوبات الإجتماعية و الثقافية أما المبحث الرابع بعنوان الصعوبات الأمنية و البيئية .

والفصل الثالث فخصصناه لدراسة التطبيقية لموضوع معوقات التنمية المحلية لبلدية حاسي بن عبد الله، ورقلة.

فتناولنا في المبحث الأول واقع التنمية المحلية ببلدية حاسي بن عبد الله ن والمبحث الثاني إمكانيات وأهم الانجازات المحققة في مجال التنمية المحلية لبلدية حاسي بن عبد الله.

و المبحث الثالث عن الأفاق التنموية ببلدية حاسي بن عبد الله و ابرز معوقات التنمية المحلية بها. وأخيرا اختتمنا المذكرة بخاتمة شاملة حول الموضوع مع أهم التوصيات الممكنة .

9) صعوبات الدراسة :من بين الصعوبات النظرية و الميدانية التي واجهتني أثناء القيام بهذه الدراسة فالنظرية تمثلت في سعت الموضوع المدروس وتشعبه ، ترتب عنه صعوبة في الالمام و التعمق في جزئياته .

أما عن الصعوبات الميدانية فتمثلت في العراقيل البيروقراطية التي واجهتني في ميدان الدراسة منها صعوبة مقابلة المسؤولين وتهرب البعض وإمتناعهم عن التحاور وشح في الاحصاءات الرسمية في الادارة المحلية ،بالاضافة الا قلة الكتب و المراجع التي تتناول التنمية المحلية في الجزائر .

الفصل الأوّل

التأصيل النظّري والمفاهيمي للتنمية المحلية

الفصل الأول: الإطار النّظري والمعرفي للتّنمية

يعدّ موضوع التّنمية من المواضيع البالغة الأهمية وعليه فإنّ الدراسة في هذا الفصل تعدّدت إلى الحديث عن ماهية التنمية بشكل عام كمبحث أوّل ثمّ الحديث عن ماهية التنمية المحليّة التي هي شكل من أشكال التنمية في مبحث ثانٍ، ثمّ الحديث عن مبادئ التنمية المحلية باعتبارها بديل إستراتيجي هامّ لمعالجة الخلل التّنموي الذي تعاني منه البلدان النّامية بشكل عام، وذلك من خلال الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة والشّاملة، والمتمثّل في تنفيذ السياسات العامة للدولة والبرامج والأنشطة المختلفة على مستوى الوحدات المحلية، ممّا يمكّن المجتمعات المحلية من النهوض وتحسين المستوى المعيشي، ورفع الدخل للمواطنين المحلّيين.

المبحث الأوّل: مفهوم التنمية وعوامل نشأتها

لدراسة هذا المبحث ركزنا عن النشأة والبداية التاريخية لمفهوم مصطلح التنمية وقد شملت المفهومين على حدّ السّواء التقليدي والحديث، ثمّ معالجة مستويات ومجالات التنمية، ثمّ تطرقنا إلى أهداف التنمية.

المطلب الأوّل: البدايات التّاريخية لمفهوم التنمية

لقد كان أوّل اهتمام بموضوع التنمية يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشّهير "آدم سميث" في كتابهّ بحوث حول طبيعة وإثبات ثروة الأمم" الذي ثمّ نشره في سنة 1776م، حيث تكلّم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية، مع تقديمه لجملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية تتمثّل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية وتقديم تقني وسياسة للتراكم واقتصادية تقوم على أساس تحقيق التوازن الثّابت خدمة للطبقة البرجوازية الصّاعدة، وما إن انتصرت هذه الطبقة وسيادة المذهب الحرّ حتى أهمل علم الاقتصاد قضية التخطيط والتنمية.

غير أنّ فكرة التنمية عادت للظهور لأوّل مرّة سنة 1944م[1] في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهرية، لتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أنّ الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغيّر الاجتماعي والاقتصادي وتزويدهم بمجموعة من المهارات اللازمة ويتّضح هذا الحرص على العرض التاريخي لمفهوم التنمية، كونه نشأ ونما في كنف الاستعمار وحرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي ولا تنبثق عن تخطيط سيادي وفي دوائر الأمم المتحدة، فقد ظهرت تنمية المجتمع لأوّل مرّة سنة 1950م، وبدأ الاتحاد الدولي لتنمية المجتمع عمله في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1953م، وقد اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي للاتحاد في مايو 1955م قرار يعتبر فيه منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة، وقد صدر أوّل تعريف لهذا

[1]– نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنميةّ دراسة في اجتماعيات العلم الحديثّ**، ط1 ، الإسكندرية (مصر)،دار المعرفة الجامعية، ، 1996م، ، ص 146.

المفهوم في أوّل دراسة منظّمة سنة 1955م، آخذا بعين الاعتبار تصميم هذه العملية بهدف خلق ظروف تقدّم اجتماعي واقتصادي عن طريق المشاركة الايجابية للأهالي، وبالاعتماد الكامل على مبادراتهم بقدر الإمكان، وقد وجد الباحثون في الأمم المتحدة على أنّ التعريف الصادر تعريفا ناقصا أدى إلى التفكير وإصدار تعريفا أكثر شمولية في سنة 1956م والمتضمن:"أنّ تنمية المجتمع يشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي ويشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسين هما:

أوّلًا– مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

ثانيًا– توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الذّاتية، والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

وبقي التعريف السابق بمثابة التعريف الرسمي للتنمية إلى غاية سنة 1963م[1] تاريخ صدور دراسة جديدة بعنوان:"تنمية المجتمع والتنمية القوميّة، والتي حاولت تحديد مفهوم للتنمية الاجتماعية بأنّها العملية التدريجية بتطوير وتنمية قدرات أهالي المجتمع المحلي بواسطة الموارد الفنية المالية والحكومية، وأنّ عملية التنمية تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقًا لدفع العمل الإنمائي من الدّاخل، وقد حاولت الدّراسة السابقة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنمية على العمل التنظيمي والتربوي، حيث تشير إلى أنّه يمكن وصف تنمية المجتمع بدقّة بأنّها عملية تربوية تنظيمية، ذلك أنّها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي، وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العلمية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات، وتختلف التنمية في دائرة الدول المتقدّمة عنها في الدّول الفقيرة[2]، ففي العالم الأوّل تكمن الجهود المبذولة في زيادة تحقيق الرفاهية ومعالجة ظاهرة الفقر الثانوي الذي ينجم عن بعض مشكلات التقدم، غير أنّ الجهود في العالم الثالث تنصب على تحديد أسباب التقدم وشروط تحقيق هذا العمل على مجابهة ما يطلق عليه "رالف بيريز" الفقر الدولي، فالتنمية في الدول النامية تعني تغيير نمط الحياة فهي نوع من أسلوب التغير الحضاري والذي يوفّر في الأفراد والجماعات والمجتمعات القوى المحركة الذاتية لتولي المسؤولية، ويجعل كلّ نمو نابع من الذّات ويحررها من المعوقات ويصل بالمجتمع إلى حالة من الرقي والوعي يجعله قادرًا على تحديد قيمه ونظمه وأنشطته، ثمّ تغيرت وتطوّرت المفاهيم للتنمية مع مرور الوقت حين وصولها إلى ما يعرف بالتنمية المستدامة

[1]– يوسف عبد الله صايغ، **مقررات التنمية الاقتصادية**، ط1، بيروت (لبنان)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث1985م، ، ص 11.

[2]– يوسف عبد صايغ، نفس المرجع، ص ص 13، 16.

خاصة بعد مؤتمري (ستوكهولم وري ودي جانيرو) على التّوالي (1972، 1992)، وفكرة (جوزيف شمبيتر)[1] في كتاب نظرية التنمية الاقتصادية.

الفرع الأوّل: المفاهيم التقليدية للتنمية

بعد التّأصيل التاريخي للتنمية، وبحسب رأي المفكرين فإن التنمية مفاهيم تقليدية، وأخرى حديثة وعليه:

تتمثل المفاهيم في النظرة المادية إلى مضمونها إذ من خلاله تعد التنمية عبارة عن حاجات مادية للإنسان يتعين تلبيتها كحاجته إلى المأكل والملبس[2]، ووفقا لهذه النظرة كانت التنمية لا تتجاوز في نطاقها الاقتصادي التقليدي كونها عملية تتم بموجبها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كلّ من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، ولعل ذات المفهوم هو المعتمد في النماذج التنموية المختلفة لما يسمى سابقًا منظومة العالم الثالث أو الدول النامية، ورثت عقب استقلالها أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية في غاية التعقيد لم يكن لها أن تتجاوزها، وقد أضحت اقتصادياتها تواجه قضايا مثيرة لتعلق فيها بطء وتيرة التنمية وسوء التسيير والفساد الإداري، وعجز آلة الإنتاج عن التجاوب مع الاحتياجات المتزايدة والتبعية للخارج في الميادين الاقتصادية والتقنية والمالية وحتى الثقافية، وذلك يشكل تهديدًا حقيقيًّا لوحدة الشعب وتماسكه وإمكانية تشكيل تصوّر مشترك لبعث الطموح وبناء الأصل المشترك، وممّا زاد في اتساع دائرة بؤس الدول النامية اعتماد الكثير منها على الصناعة باعتبارها بوابة لامتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها وتطويرها، ومن ثمّ توفير متطلبات السوق المحلية من سلع وخدمات وامتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وغيرها، وكان ذلك الاهتمام على حساب قطاعات أخرى تشكل العمود الفقري لاقتصاديات بعض الدول كالزراعة والصناعات التقليدية التي كانت تعتمد على التقنيات المحلية، وإنّ ذلك جعل النظرة لمفهوم التنمية ترتكز على الجانب المادي للإنسان وكانت الفكرة السائدة وفق النظرة تقول بأنّ الإنسانية يجب تقييمها بما تنتجه، ومن ثمّ فإنّ التنمية وفق ذات المنظور قد أغفلت جوانب لها دورها الجوهري في حياة الإنسان حاضرًا ومستقبلًا وبعبارة أخرى إنّ الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فقط لإشباع حاجاتها، وإنّما يجب التفكير في كيفية استفادة الأجيال القادمة أيضا، وهذا ما يعبر عنه بالتنمية المستديمة والتي تمثل التطوّر الحاصل على مستوى مفهوم التنمية.

2- سعيدي الشيخ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية**، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، رسالة دكتوراه، جامعة "الجيلالي اليابسّ سيدي بلعباس، 2007م، ص 20.

الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة للتنمية

وقد اختلف المفكرون في إعطاء مفهوم جامع مانع للتنمية باختلاف مدارسهم، وعلى ضوء ذلك فإنّه:

يتمثل المفهوم الحديث للتنمية حسب الأستاذ "علي غربي"[1]:"في أنّها عملية معقّدة وشاملة تضمّ جميع الجوانب مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السّلوك الإنساني بالدّرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة".

وكذلك تعريف الدكتور "محمد شفيق"[2]:"إنّ التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته، وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطّاقات لتحقيق التقدّم والنمو".

وتعريف الأستاذ "منير محمد حجاب"[3]:"إنّ التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرًا أساسًا في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا بتغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافّة مجالات النشاط البشري في المجتمع".

وتعريف الفقيه "فرانسوان بيرو":"على أنّها مجموعة من التغيرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج القومي، مع شرط تفوّق معدل النمو الدخل القومي على معدل نمو السكان قصد ضمان استمرارية الزيادة في متوسط الدخل الفردي، وأنّ تركيز التنمية على قطاعات اقتصادية هامّة تعبّر عن التقدّم وتمثله فهي كما أقرّ "كين ديبرجيّ زيادة في الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وتنظيمية في المؤسسات القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".

المطلب الثّاني: مستويات التنمية

إنّ عملية التنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها والتصوّرات التي رسمت من أجلها، فقد تكون ذات طابع وطني من حيث الامتداد الجغرافي ومركزية المشروع التنموي الوطني، وقد تكون ذات شكل محلي بحسب خصوصية احتياجات كلّ إقليم محلي، نظرًا لطابعها البيئي والجغرافي والثقافي والاقتصادي، كما يمكن أن تأخذ التنمية طابع شامل ومستدام، وفي هذه الدّراسة قد تمّ تحديد شكلين من أشكال التنمية لما لها علاقة بالموضوع وهما:

1- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر "بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"**، ط1'الجزائر 'دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ، 2014م، ، ص 14.

2- سليمان الريشاي، **التنمية الاجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"**،ط1، الإسكندرية (مصر) ،المكتب الجامعي الحديث، 1993م، ص 19

3- محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، ط2، القاهرة (مصر)، دار الفجر، 2000م ، ص 32.

الفرع الأوّل: التنمية الوطنية

تتحدد معالم التنمية الوطنية حسب الرؤية الخاصة بكلّ بلد وبحسب الاختيارات الوطنية التي تتبناها كلّ دولة قصد النهوض بالمجتمع من مختلف جوانبه الحياتية للأفراد، بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى، فهي بذلك ترتكز على محور رئيسي يتمثل في جملة المشاريع الكبرى التي لا تتولّى الدوائر الوزارية متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني ضمن الإطار الذي يتعدّى نطاق الجماعات المحلية ذاتها، رغم توطيدها على أقاليم هذه الجماعات مثل: إنجاز الطرق الوطنية وخطوط السكة الحديدية والمطارات والمستشفيات الجامعية...إلخ.

الفرع الثّاني: التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة، وزيادة تلك المصادر كمًّا ونوعًا لتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديًا وروحيا شرطًا أساسيًّا لكل تنمية محلية، ويرى الدكتور "فاروق زكي" في كتابه "تنمية المجتمع في الدول النامية":"أنّ التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية[1]، وتحقيقًا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة بحيث تقوم هذه العمليات على مبدأين أساسين كما سبق الإشارة إليه.

1- مساهمة المواطنين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
2- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعلها أكثر فعالية".

ما يستشف من هذا التعريف أنّ المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدرى من غيره باحتياجاته التنموية، فكلّما اعتمدت الجماعات المحلية على مواردها المالية كلّما تدرّجت في الاستقلال المالي، ومن ثمّ صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيّم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن، وتعرف التنمية أيضا في كونها تتمثّل في مختلف الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية والبرامج الوطنية[2]، كما "يمكن أن نعرفها باختصار أنّها كلّ ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي ويظهر إرادتها في التعبير عن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال في ظلّ النصوص المنظمة لها أوّلًا، وما ترسمه وتحدّده لها القوانين المعمول بها ثانيا، وفي ظلّ التوجّهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدّولة ثالثًا"، ولعلّ التعريف الأخير يعكس التنمية المحلية كمسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية، وهو ما

[1]- سعيدي الشيخ، مرجع سابق، ص ص 26، 27.
[2]- سعيدي الشيخ، مرجع سابق، ص ص 27 .

نصت عليه المادة 107 من قانون البلدية 11-10 بقولها:"والمادة 108 تنص على:"يشارك المجلسة الشعبي البلدي في إجراءات الإعداد لعمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة..."، وتنص المادة 111:"يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي بكلّ ويتخذ كلّ إجراء من شأنه التّحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدة ومخططها التنموي"[1].

المطلب الثّالث: مجالاتها

أمّا بالنسبة لمجالات التنمية فنميز بين العديد من المجالات كما يلي:

1- التنمية الاقتصادية: هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، هي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنّها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى دخل الفرد، كما أنّه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

2- التنمية الاجتماعية: تهدف إلى تطوير التفاعلات بين أطراف المجتمع جميعًا (الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية والحكومة والأهلية) كما عرفها كل من لاري نيلسون L.Nilson وفارنررامسي Verner Romcay التنمية الاجتماعية على أنّها دراسة تهتم بتغيّر المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين وتنمية قدراتهم على تحمّل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم.

تعرف كذلك على أنّها تسعى إلى الاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة: القيم والسلوكيات، والاتجاهات، وكذلك تهتم بإعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه، وتدريبه وإكسابه الخبرات والمهارات التي تجعله عنصرًا إيجابيًّا مساعدًا في عملية التنمية وليس معيقاتها، كما تعمل على خلق القيادات التي تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعاتها وإدارة شؤونها معتمدة على إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية لتلبية حاجات أفرادها.

3- التنمية السياسية: تعرف بأنّها عملية تغيّر اجتماعي متعدد الجوانب غايتها الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة من حيث إيجاد نظم سياسية تعددية على شاكلة النظم في الدول المتقدمة سياسيًّا وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الوطنية ويحفل حقل التنمية السياسية بالعديد من التصوّرات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد مفهوم التنمية السياسية إذ تعتبر شرطا مسبقا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضلًا عن تطبيق القانون،

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10، والمتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011م ، ج ر ج ج، العدد 37، الصادرة في 3 يوليو 2011م، ص 4.

وهناك تصوّر يرى أنّ التنمية السياسية هي التحديث السياسي، أي أنّها عبارة عن المحصلة السياسية لعملية التحديث السوسيو اقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها.

4- التنمية الإدارية: عناك تعريفات عديدة لمفهوم التنمية الإدارية منها:

تعرف التنمية الإدارية "أنّها التغيرات الجذرية في هياكل ونظم وأساليب عمل الجهاز الإداري وأنماط السلوك البشري فيه زيادة فاعلية هذا الجهاز في تحقيق أهداف التنمية".

وعُرِّفت كذلك بأنّها "عملية التلاؤم المقصود للنظام الإداري مع النظم البينية الأخرى في المجتمع.

وهناك تعريف آخر للتنمية الإدارية هي "الجهود التي يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز الإداري سعيًّا لرفع مستوى القدرة الإدارية عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية وتبسيط نظم العمل وإجراءاته ومحاولة تنمية سلوك إيجابي في الجهاز الإداري وتتأثر به وذلك لتحقيق أهداف وخطط التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية وبأقل التكاليف". حيث تستمد التنمية الإدارية أهميتها في خطورة الدور الذي يلعبه الجهاز الإداري في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية ومن ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق الجهاز الإداري في التخطيط والتنفيذ والمتابعة وتوفير القواعد والأسس والمستلزمات المطلوبة للتنمية.

المطلب الرّابع: أهدافها

إنّ للتنمية مجموعة من الأهداف حسب رأي المفكرون والدارسون والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- زيادة الدخل القومي: يعتبر من أهمّ أهداف التنمية، لأنّ غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها وارتفاع نموها الديموغرافي، ومنه لا يمكن الوصول إلى القضاء أو حتى التقليص من هذه العوامل دون الزيادة في الدخل القومي الذي يرتبط بدوره بعوامل عديدة منها زيادة معدل النمو السكاني وتوفير رؤوس الأموال والطاقات البشرية[1].
- رفع مستوى المعيشة: هو من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة ليتعذّر عليها تلبية الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعلّ أقرب مقياس للدّلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلّما كان هذا الدّخل مرتفعا كلّما دلّ على ارتفاع في مستوى المعيشة والعكس صحيح.

تقليل التّفاوت في الدخل والثّروة: تتميّز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، إذ أنّ فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثّروة بينما لا تتحصّل غالبية أفراد المجتمع إلّا على النسبة الأضعف منها، وهذا الاختلاف والفارق الكبير بين الفئتين يؤدي إلى شعور الأغلبية بعدم وجود العدالة الاجتماعية، ولهذا فالهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية وسياسة تعمل على تحقيق العدالة، كما تهدف التنمية كذلك إلى التقليل من التفاوت التكنولوجي مقارنة مع الدول المصنعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1- فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية "دراسة حالة الجزائر"**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، 2012م، ص 59 .

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأوّل: مفهوم التنمية المحلية

وممّا سبق يمكن القول أن التنمية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدّمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثّر في تفعيل الاستثمارات المحلية، وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتتعدد تعريفاتها، وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملًا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإنّ الجهود الذاتية من خلال المنتخبين والمشاركة للمواطنين؛ لا تقل الأهمية عن ذلك.

فعرفت التنمية بأنّها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديًا، واجتماعيا، وثقافيا، وحضاريًا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[1]، ونظرًا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدّة محاولات لتعريفها بحيث يرى الدكتور **فاروق زكي** في كتابه **(تنمية المجتمع في الدول النامية)**؛ بأنّ التنمية المحلية في تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقًا لتكامل هذه المجتمعات، في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدّم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها، بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذّاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[2].

وهناك تعريف آخر للتنمية المحلية يشير إلى أنّها عملية التغيير التي تتمّ في إطار سياسة عامة محلية؛ تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من حلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصلًا إلى رفع مستوى المعيشة لكلّ أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات الدولة[3] وفي طرح مشابه عرفت التنمية المحلية سواء بمفهومها القديم أو الجديد بأنّها جزء من عملية أكثر شمولًا هي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي بهذا المعنى عملية جذرية بطبيعتها راديكالية بتعبير آخر، وذلك في كونها أداة تحطيم وبناء القديم الذي ينقض فهو أقرب إلى المفهوم المتداول في الفكر التنموي المبكر لما

---

[1]– حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص 54.

[2]– د. جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 17.

[3]– وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم سياسات عامة وحكومات مقارنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص 54.

يسمى بـ: الدائرة المفرغة للتخلّف الاقتصادي، وإمّا البناء الجديد الذي يقام فهو بناء الاقتصاد جديد قابل للنمو الذاتي، وبناء مجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي المستمر[1]، كما تعرف على أنّها:"حركة تعرف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك"

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنّها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر ممكن[2] وطرح مشابه عرفت على أنّها:"عملية تقوم بشكل قاعدي بمعنى من الأسفل، بحيث تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي، وتبنى التنمية المحلية على المشاركة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك بغاية الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج، وتعتمد على تفصيل كلّ موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات أو الإمكانيات المحلية فاعلًا مهما في صناعة التغيّر، وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي"[3].

وعلى ضوء ما سبق تبين أنّ القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية يتحقق بالمشاركة، فنجاح أي دولة في تجربتها التنموية يعود إلى تركيزها أو اعتمادها على مواردها المحلية، ولعلّ أبرز مورد هو العنصر البشري، أمّا إذا تمّ تجاهل هذا الأخير والتركيز على العناصر الأخرى، فإنّها ستخلق أعباء على التنمية بحيث يصبح وجود عنصر بشري يزداد عددًا ويقلّ كفاءة[4].

وعرفت التنمية المحلية بأنّها:"العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك أنفسهم، فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته"[5].

والجدير بالذكر؛ أنّه لا يوجد إجماع حول هذا المفهوم، ولكن يمكن استخلاص مجموعة العناصر يرتكز عليها التعريف:

- التركيز على العنصر البشري واعتباره مورد ثمين.
- اتخاذ إقليم محدّد مجالًا لها.
- اعتبارها عملية وليست مجرد حالة.

---

[1]– ولد صديق ميلود وآخرون، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**، دار الندونية للنشر والتوزيع، 2015، ص 112.

[2]– فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون**، ط1عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015، ص 31.

[3]– الحاج أحمد الأمين عوض حاج أحمد وآخرون، ورقة بعنوان :الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمي، ورشة التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، 30/10–11/01، 2007، ص 9.

[4]– بومدين طاشمة، مداخلة بعنوان: الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى **الوطني حول التحولات السياسية، إشكالية التنمية في الجزائر –واقع وتحديات–** يومي 17/17 ديسمبر 2008، جامعة جيجل، ص 3.

[5]– درار محمد، **آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيد دراسة حالة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة والتنمية، جامعة سعيدة، 2015، ص 22.

- مقاربة ذات مجالات أو أبعاد متعددة: اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وإقليميا.

المطلب الثاني : خصائص التنمية المحلية.

تتسم عملية التنمية الجيدة بالخصائص التالية:

- ✓ **هادفة:**

ويعني ذلك أنّها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانات وإلّا فإنّ هذه الأهداف لن تتحقق[1].

- ✓ **علمية:**

التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

- ✓ **نظامية:**

لا تتمّ عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكلّ عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل...وغيرها.

وتشمل العمليات كافّة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أمّا المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها[2].

- ✓ **إيجابية:**

ينبغي أن تكون التنمية إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أجود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

- ✓ **مستمر:**

ومن أهمّ خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثَمَّ فإنّ ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أنّ احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثمّ استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن

[1]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 73.

[2]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 74.

أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى... [1].

- ✓ **الشمول والتكامل:**

ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن – مثلا– الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كلّ قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة، وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقلّ قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية.

ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالًا ونساء وأغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين[2].

- ✓ **مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة** على أساس إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية، والتي وتتمثل في حاجاته البيولوجية، وحاجاته النفسية، وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع.

المطلب الثالث: فواعل التنمية المحلية (الأطراف الفاعلة محليًّا)

تعدّ التنمية المحلية العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية وذلك من خلال تنفيذ سياسات تشاورية وتضامنية عن طريق فئات تمثل أطراف محلية فاعلة ستكون المستفيد الأوّل من هذا التغيير[3].

لذا سوف ندرس في هذا المطلب أهمّ الفاعلين في الجماعات المحلية (الفرع الأول)، والقطاع الخاص (الفرع الثاني)، المجتمع المدني (الفرع الثالث).

الفرع الأوّل: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية:

إنّ نجاح العملية التنموية يحتاج إلى الحركة والفاعلية التي تتمثل في نظام الإدارة المحلية والتي أضحت ضرورة من ضروريات التنظيم الإداري بالدولة المعاصرة، حيث تقوم هذه الوحدات (الولاية والبلدية) بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة من خلال الصلاحيات الممنوحة من الدولة.

---

[1]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع نفسه، ص 74.

[2]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع نفسه، ص 75.

[3]– شرفة سعيدة وعلوي نوال، المرجع السابق، ص 1.

وفي هذا الصّدد نقوم بدراسة مجالات تدخل الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي (أوّلًا)، والمجال الاجتماعي (ثانيا)، ومجال التنمية المحلية (ثالثا).

أوّلًا- المجال الاقتصادي:

تتدخل الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي من خلال الأنشطة الاقتصادية وذلك عن طريق:

- إنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتمّ إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات الإقليمية[1].
- تقوم بتعاونيات خاصّة بالإنتاج والتسويق بتشجيعها من أجل تنمية فلاحية والمشاركة في الأعمال المتعلق بالتعديل الزراعي للأراضي.
- تشجع الجماعات المحلية كلّ مبادرة تتعلق بتحسين تنمية صناعية وتطوير الصناعات التقليدية.
- تقوم بفرز المشاريع التي تمّ إنجازها والأعمال الواجب القيام بها في أي قطاع عمل مع تقديم اقتراحات خاصة بمواردها وتمويلها.

ثانيا- المجال الاجتماعي:

تقوم الجماعات المحلية في مجال التنمية الاجتماعية بما يلي:

- تتكفّل الجماعات المحلية بشؤون الرعاية الصحية كما لها كذلك تحقيق كلّ مشروع الذي من شأنه العمل على تنمية روح الثقافة والرياضة للشباب.
- السعي على المحافظة على البيئة والنظافة العمومية من خلال المخطط البلدي لتسيير النفايات.
- تعمل على ترقية مجال السكن من خلال إنشاء تعاونيات عقارية وتساعد على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيها.
- تشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد ومدارس القرآن المتواجدة على إقليمها[2].

ثالثا- مجال التنمية البيئة:

- حماية الممتلكات العامّة من كافّة أشكال التلوث وإشراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة عن طريق حملات التوعية والأعمال التطوعية التي تقوم بها البلدية[3].
- دراسة كلّ المواضيع المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ولاسيما ما يخصّ الأراضي الفلاحية.

---

[1]- المادة 117 من قانون البلدية رقم 11-10، المرجع السابق.

[2]- مختاري وفاء، **الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر حقوق، تخصص القانون الإداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص ص 41، 45.

[3]- المادة 9 و10 قانون البلدية رقم 11-10، المرجع السابق.

1 سنوس وحشية، **الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية، (دراسة حالة بلدية بويرة)**، مذكرة تدخل ضمن تيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية ومالية وبنوك قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة آكلي محند أو الحاج، البويرة، 2015، ص 76.

كما يتضح دور الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية من خلال الاشتراكية البلدية فيمكن للمجالس البلدية لبلديتي أو أكثر تقرر الاشتراك في طار مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات وهو ما يعرف بالتعاون ما بين البلديات لأجل تحقيق الخدمات والتجهيزات أو مصالح ذات نفع مشترك بين البلديات وتتمتع هذه الأخيرة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدد العلاقة بين هذه المؤسسات والبلديات المعنية في دفتر الشروط الذي يضبط حقوق والتزامات كلّ طرف[1].

ويكون التعاون فيما بين هذه البلديات التي تمّ ضمّ جزء من إقليمها يتخذ عن طريق مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ورأي المجلس الشعبي الولائي ومداولة المجلس الشعبي البلدي المعني بذلك[2].

كما يمكن أن تقوم ولاية أو عدّة ولايات بإنشاء مؤسسات ولائية مشتركة لإدارة الممتلكات أو التجهيزات التي يكون تسييرها المشترك ضروريًا على المستوى التقني والقانوني.

من أهمّ أهداف التعاون ما بين البلديات والولايات يكون من أجل الاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية واستغلالها من أجل حاجات السكان[3]:

- القيام بإنجاز مشاريع التنمية المحلية التي تتجاوز حدود البلدية أو الولاية والوحدات الخاصة في المجال الاقتصادي.
- زيادة مصادر الثروة المحلية والمساهمة في التوازن المالي المحلي للجماعات الإقليمية بما يضمن أهداف التنمية المحلية.

الفرع الثاني– دور القطاع الخاص في التنمية:

بما أنّ القطاع الخاص يعد أحد مكونات المجتمع المحلي، وبالتالي يجب إدماجه في عملية التنمية.

إنّ التنمية المتوازية نسبيًا هي التي تقوم على أساس المشاركة الفعالة والحيوية للقطاعين العام والخاص في مجال التنمية، ممّا يفرض وجود مشاركة بينها من أجل بلوغ الأهداف والطموحات التنموية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، ومن ثمّ في رفع معدلات النمو والحدّ من الفقر فنظرًا لما يتمتع به هذا القطاع من زوايا وإمكانيته الكبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنّ كفاءته وإنتاجية استثماراته القوية والفعال يشكل عنصرًا أساسيًّا بالنسبة لتجسيد معالم تنمية مستديمة[4].

---

[2]– عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، ط2، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع ، 2007، ص 272.

[4]– مسعود رشيدة، **العناصر المحلية للتنمية في ظلّ البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015، ص 77.

الفرع الثالث- المجتمع المدني في التنمية:

يعتبر المجتمع المدني نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين الأفراد من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف في الحقوق والواجبات والمسؤوليات، ثمّ إنّ هذا النسيج من العلاقات مستدعى لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية اقتصادية ثقافية وحقوقية متعددة ويجسد المجتمع المدني مظهر من مظاهر الديمقراطية التشاركية[1].

فالمجتمع المدني يحظى بالاستقلالية باعتبار أنّ مؤسساته لا تكون خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع الأهداف المسطرة وتكمن استقلالية المجتمع المدني من خلال التمويل المالي الذي هو تمويل ذاتي خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاته الخدماتية أو الإنتاجية وكذلك يظهر في استقلالية في إدارة الشؤون الداخلية طبقا للوائحه وقوانينه الداخلية بعيدًا عن تدخل الدولة[2].

يتكون المجتمع المدني من تنظيمات مؤسسات وجمعيات ونقابات المكونة طوعيا من الأفراد التي تسعى للخدمة عن المصالح العامّة للفرد والمجتمع دون أن تسعى لتحقيق الربح[3].

أمّا تعريف الأمم المتحدة لمشاركة في التنمية للمجتمع المدني فهي مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحقيق الأهداف المجتمعة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومشاركة الأهالي التطوعية في برامج مشروعات محلية[4].

والمساعدة في ترتيب الأوليات وهذا يحتاج إلى ضابط أساسي كما عبّر عنه (وليام بيفان) وهو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها[5] وبالتالي فإنّ المشاركة للمجتمع المدني في أي العمليات المتعلقة بالتنمية وبالتالي يعتبر مشاركة المجتمع جوهر أي عملية تطوير وتنمية في المجتمع لا بد أن تنطلق

---

[1]- بن طيب هديان خديجة وبن يوب لطيفة، **التنمية والكفاءة الاستخدماتية للموارد**، مداخلة دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيم 07-08 أفريل 2008م، ص 2.

[2]- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، الجزائر، دراسة ميدانية لولاية المسيلة وبرج بوعريريج**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012م، ص 19.

[3]- شلاغة فاتح، خيار سفيان، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل الماستر في الحقوق، شعبة القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامع عبد الرحمٰن ميرة، بجاية، 2012م، ص 77-78.

[4]- محمد عبد الفتاح محمد، **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي الإسكندرية، مصر، ط1، 1995، ص 167.

[5]- William , Mbivan, **dimension of partcipation involuntary association social forces vole** B3,6, December, 1957, p 148.

من المشاكل وهموم المواطنين يعني أنّ العمليات المتعلقة بالتنمية تتوافق مع حاجات المجتمع[1]، وتقاس مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال إشراكه في التخطيط ببرامج التنمية المحلية مما يتضمن اختيار يتلاءم وطبيعة هذا المجتمع، وهذه المشاركة تتجسد في المتابعة والتقييم المستمرين من بداية العملية التنموية إلى نهايتها[2].

المبحث الثالث: مبادئ ومرتكزات التنمية المحلية

المطلب الأوّل: مبادئ التنمية المحلية

1- مبدأ تحديد الاحتياجات:

توضع الخطة العامة للدولة على أساس المعرفة التامة باحتياجات المجتمع عامة أمّا المجتمعات المحلية فتختلف فيما بينها في احتياجاتها حيث يكون لكلّ منها خصوصياته الثقافية، ولا بد أن توضع هذه البرامج والمشروعات في ضوء هذه الخصوصيات، ويعلم كلّ مجتمع من المجتمعات احتياجاته الملحة والأكثر إلحاحًا، حيث يقوم التخطيط والتنمية على المستوى المحلي على أساس هذه المعرفة.

2- التوازن والتنسيق:

ينبغي مراعاة توازن مشروعات برامج التنمية المختلفة، ويعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكلّ مجتمع احتياجات تفرض وزنا لكل جانب منها، فمثلًا المجتمعات الفقيرة تمثل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس، والقضايا الأخرى تعد فروعًا منها، وفي مختلف مجتمعات أخرى غنية مثل دول البترول، حيث يحقّق الدخل فائضًا يكون للخدمات الصحية والإسكانية والاجتماعية شأن أكبر.

وينبغي مراعاة التنسيق بين المشروعات وبرامج التنمية المختلفة، ويهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتضافر جهودها، بحيث لا تصبح مشروعات وبرامج التنمية، متكررة أو متناقصة أو متداخلة مما يبعثر الجهود، ويزيد من تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس للعمل الجمعي، مما يكون له أثر على فشل مجهود التنمية[3].

3- المبدأ الديمقراطي:

يعتبر المبدأ الديمقراطي جوهر أي برنامج للتنمية أو مشروع من المشروعات، بمعنى أن لا تفرض مشروعات التنمية فرضا على أفراد المجتمع المحلي وإنّما لا بدّ وأن تنبع من داخله، وبتعبير آخر نتتبع من القاعدة متجهة إلى القمة وهو أمر ضروري حتى يمكن أن يشارك فيها أعضاء المجتمع بإرادتهم وباختيارهم.

---

[1]- قادري نعاس، **دور سياسات التمويل في تطوير البلديات، دراسة حالة بلدية ورقلة**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016م، ص 24.

[3]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع السابق، ص 77.

4- اكتشاف وتدريب القيادة الشعبية وتشجيعها: وذلك لأنّ التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات المهنية المأجورة وحدها، وكذا تفعيل دور النساء والشباب في برامج التنمية، وذلك عن طريق برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات والأندية النسائية.

5- مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية:

يجب الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع مادية كانت أو بشرية فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال مواد جديدة أو من خارج المجتمع، وينطبق هذا أيضا على الموارد البشرية.

6- يجب أن تدعم الجهود الذاتية بجهود حكومية فعالة والتوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات التطوعية على مستوى المجتمعات المحلية، أو المجتمعات الوسيطة وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.

7- لا تستطيع المجتمعات المحلية وحدها مواجهة كلّ مشكلاتها، الأمر الذي يقتضي وجود خطة للتنمية المتوازنة على المستوى القومي، مما ييسر التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي[1].

8- المبدأ التشاركي:

وهو إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعًا واختيارًا في أعمال التنمية حيث تعبر عن احتياجاتها الفعلية وتوجيه الجهود الحكومية نحو المشروعات التنموية الضرورية باعتبار التنمية المحلية العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظّروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهامًا كاملًا في التقدم القومي[2].

وتعرف المشاركة الشعبية بأنّها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز الأهداف[3].

إنّ مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضرورية بل وأساسية لتحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المرجوّة، وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية:

- يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجته.
- تمكن المشاركة الشعبية من اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلّها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية.

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع السابق، ص 81.

[2]- علي عباس، مرجع سابق، ص 20.

[3]- علي عباس، مرجع سابق، ص 20.

- إنّ اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتًا وأعم فائدة.
- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقة للإنفاق الحكومي.
- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهد الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية.
- المشاركة الشعبية مكن خلال الهيئات والمجالس يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف وتقليل الأخطاء.
- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطّى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

إنّ المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها، ذلك لأنّ جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف أمام التحديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم.

تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة في حالة تضاد. وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحلّ وعلاج مشكلات المجتمع[1].

الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلًا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختبار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم.

إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري إنجاحها، والعقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلية للأفكار الجديد. ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تمّ كلّ شيء دون مقاومة وسهّلت عملية الاقتناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين[2].

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005م، ص 47.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، المرجع نفسه، ص 47.

الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية. ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.

وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أنّ ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة، في صورة جديدة مألوفة بالنسبة له هذه ينطبق أيضا على الموارد البشرية. فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحًا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة[1].

المطلب الثاني: أبعاد وأهداف التنمية المحلية

إنّ التّكريس الفكري والقانوني للتنمية سواء قبل التعددية أو في ظلّها كان الغرض منه ضرورة إبراز الأهداف المتوخّاة منها، حيث أنّ النصوص المتعلّقة بالجماعات المحلية أو غيرها لم تتناول بالحديث الصريح أهداف التنمية المحلية، وهذا خلافًا لتناولها لاختصاصات الجماعات المحلية صراحة وفي مختلف الميادين، ممّا يجعلنا بالتالي أمام صعوبة لحصر الأهداف، غير أنّه مادامت التنمية بصفة عامّة ككل متكامل لا يمكن تجزئته كما ذكر، ومادامت التنمية المحلية هي الأخرى لا تخرج عن هذه القاعدة حيث ينبغي النظر إليها بدون فصل أي قطاع نشاط يراد تنميته عن باقي قطاعات النشاطات الأخرى، وقبل ذا وذلك ما دامت هذه التنمية نفسها في الأخير جزء من التنمية الوطنية وتنبثق عنها في غالب الأحيان فإنّه يمكن القول أنّ أهداف التنمية المحلية هي ذات أهداف التنمية الوطنية، كما أنّ للتنمية المحلية أبعاد هام لا تكاد تختلف عما شوهد عن أبعاد التنمية سابقًا ويمكن تحديدها في:

الفرع الأوّل: أبعاد التنمية المحلية:

أوّلًا- البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديًّا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميّز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصّناعي أو الحرفي، ولهذا فنجد أنّ المنطقة التي تحدّد مميّزاتها مسبقًا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحقّقة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة[2]، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميّز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلية أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطّرقات والمستشفيات...إلخ، هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي

[1]- أحمد مصطفى خاطر، المرجع نفسه، ص 48.

[2]- أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة المدية، العدد 12، 2010م، ص 6.

العمل فإنّها الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[1].

ثانيًا- البعد الاجتماعي:

يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أساس أنّ الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكلّ شفافية، ولهذا نجد أنّ البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأنّ توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كلّ طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعًا يتّصف بالنّيل وينبذ الجريمة ومحبّصا لوطنه وينفع منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل: التعليم والصحة والأمن...إلخ.

ثالثا- البعد البيئي:

إنّ تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلًا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدّى الحدود الجغرافية للدول والدّعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى إثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة في "ري ودي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992م، ومن أهدافه الدعوة إلى دمج الاهتمام الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمّ المسائل التي تطرق إليها هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق تنمية مستدامة[2].

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أنّ الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرًا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، كما أنّ الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين: الأولى هي مشكلة الآثار البيئية والثانية هي الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المحددة بين الأجيال).

يركّز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكلّ نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أمّا حالة تجاوز تلك الحدود فإنّه حتما يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة فالهدف العام لها يرمي إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكلّ الأفراد والجماعات في أي مجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة

[1]- أحمد غربي، مرجع سابق، ص 7.

[2]- شويخ بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011م، ص 81، (منشورة).

الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات، وتتمثل أهداف التنمية المحلية في:

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.
- القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة، ويرفع من القدرة الشرائية للإفراد.
- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والمجتمعات السكنية، خاصة في الريف[1].
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحدّ من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالنزوح الريفي.
- شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامهم بواجباتها وتدعيم استقلالها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكّن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذّات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل، والمياه، والكهرباء، وبناء الهياكل القاعدية، وشق الطرقات، واستصلاح الأراضي.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية.
- الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان المحليين وأعلم باحتياجاتهم.

ومن كلّ ما سبق يمكن استنتاج الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسين هما:

- تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواعها: اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا،...إلخ بالإضافة إلى تحسين نوعية المعيشة لتلك الوحدات المحلية.
- استغلال كلّ الموارد الذاتية الممكنة بما فيها العنصر البشري وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.
-

[1]– فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية/ ممارسات وفاعلون**، ط1، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع ، ، 2015م، ص ص 38، 39.

المطلب الثالث: مقوماتها

تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية جميع الجوانب، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية للمواطن، فهي تقوم على مجموعة من المقومات، وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف.

1- مقومات التنمية المحلية:

1-1- المقومات المالية:

يعتبر العنصر المالي عاملًا مهمًا في تحقيق التنمية المحلية، بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في أداء واجبها، والتخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، يتوقف لحدّ كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنّها كلما زادت وتوفرت مصادر التمويل للجهات المحلية كلما أمكن لهذه الأخيرة –الجماعات المحلي–، أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل، وذلك بالاعتماد على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يستوجب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة رؤوس الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد، وكذا الرقابة المالية المستمرة بالإضافة إلى ما سبق هناك مقومات مالية تساعد على تحقيق التنمية المحلية، ألا وهي توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد المعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة[1].

1-2- المقومات البشرية:

إنّ العنصر البشري أهم عنصر وأهم مورد في العملية الإنتاجية، وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنّه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات، ويضع الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب. ولهذه يوجب على التنمية المحلية تحقيق هدف تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب، سواء الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية، باعتبار أنّ الإنسان لديه إمكانيات وقدرات بنوعيها؛ الذهنية والجسدية تفوق ما تم استغلاله فعلًا في مواقف العمل المختلفة[2].

ويمكن النظر إلى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين: الأولى هي أنّ العنصر البشري غاية أو هدف التنمية، والثانية أنّ العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية.

1-3- المقومات التنظيمية:

[1]- خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 25.

[2]- درار، مرجع سابق، ص 36.

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتمثل في وجود إدارة محلية، مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، بحيث تتمثل هذه المقومات في ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض، ضمن إطار نظام موحد ومفتوح بالإضافة إلى ذلك يتوجب توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية[1]، وكما ذكرنا سابقًا أنّ المقومات التنظيمية تتمثل في وجود نظام وحدات محلية إلى جوار إدارة مركزية، مهتمة بالتخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية، وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة؛ ذلك عن طريق استخدام أساليب إدارية مختلفة، بحيث يجب عليها أن تراعي جميع الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل[2].

المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية.

طرحت التنمية المحلية كبديل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدًا، يعود التنظير في التنمية المحلية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أنّ الحياة الواقعية بينت أنّ هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة، وتنمية المناطق من جهة أخرى مما أدى إلى ظهور توجهات جديدة.

1- نظرية أقطاب النمو:

يعتبر (François Perroux) السّباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز وأقطاب النمو، وإن كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي، بحيث يرى (Perroux) أنّ التنمية الصناعية لا تحدث في كلّ مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدّة قِوى اقتصادية؛ جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمسّ جوانب اقتصاد الوطني، كما أنّ (Boudeville) عرف قطب النمو الإقليمي بأنّه:"مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضارية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها"[3].

يرى (Hermansen) أن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاءه إمّا في مناطق خالية من الصناعات، وهي وسيلة تنموية محضة أو في إقليم يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يكون الهدف منه حلّ تلك المشاكل، وهي تعرف بسياسية التخفيف أو كذلك يمكن تطبيق السياستين معا، كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، بحيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في المناطق الخالية من التنمية، وهناك يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنواة محركة للتنمية الاقتصادية[4]، بحيث ينتقل إليها النمو بشكل مباشر من خلال زيادة

---

[1]- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 44.

[2]- درار، مرجع سابق، ص 34.

[3]- كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013م)، ص 65.

[4]- كبداني، مرجع سابق، ص 69..

الطلب على السلع وخدمات التي أنتجتها هذه الأقطاب[1]، ترى نظرية أقطاب النمو بأنّه ينطلق من مناطق أو نقاط جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لاحتوائها على معادن أو نفط أو مشابه، ومثل هذه النقاط أو المناطق تلعب دور الريادة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتكون مراكز جذب للمناطق الجغرافية الأخرى في البلد الواحد[2]. وفي طرح آخر لا يختلف ما جاء به **بيرو** عن **هيرشمان**، فهو قد ركز على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة التي استخدمها **هيرشمان**، وقطب النمو حسب **بيرو** يتميز بقدرة على التأثير تتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، بحيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية، وقد يمتد إلى المجال العالمي، ولكنه يشترط لنجاح انطلاق التنمية الاقتصادية وفق هذه الآلية توفر مسبق لوسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حدّ أدنى من التطور يوفر المرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو[3].

طبقت نظرية قطب النمو في العديد من البلدان المتقدمة كوسيلة للتخطيط الإقليمي، وعلى سبيل الذكر فقد استعملتها بريطانيا لمعالجة سوء التوازن الجهوي الموجود بين مختلف أقاليمها، وتنمية الأقاليم الفقيرة بها مثل تنمية شمال شرق انجلترا، ووسط اسكتلندا، كما أقيمت أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا تم إنشاء نقاط تنموية في مناطق متعددة من فرنسا، عُرفت بمراكز التوازن، أمّا البلدان النامية فمثلًا طبقتها كل من البرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفياتي سابقًا، واعتمدتها الجزائر (Destanne de Bernis) في الفترة (1977 إلى 1990)؛ بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، وإنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات[4].

2- نظرية القاعدة الاقتصادية:

تعتمد هذه النظرية بشكل مباشر على فكرة الصادرات، واعتبارها فكرة أساسية لتنمية المناطق، فعلى حسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير، والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول **كلود لكور** أنّ النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل، وبالتالي يخلق مداخيل بحيث هذه الأخيرة تأتي من خلال النشاطات المتميزة، وهذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير أو إشباع مختلف الحاجيات المحلية، وتؤدي أيضا بدورها إلى توسيع النمو، وتقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية وأخرى داخلية:

---

[1]- توفيق عباس عبد العون، د. صفاء عبد الجبار علي الموسوي، قياس وتحليل التفاوت الإقليمي من المحفظات العراق، **الفري للعلوم الاقتصادية**، العدد 18، ص 4.

[3]- مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمٰن، مداخلة بعنوان: انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، **الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**، يومي 24/23 فيفري 2011، غرداية، ص 8.

[4]- كيداني، مرجع سابق، ص 68.

- **النشاطات القاعدية:** يقصد بها النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة التي تساهم أيضا في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج، ولعلّ أبرز مثال على هذه النشاطات الاهتمام بالقطاع السياحي لما له من عوائد إيجابية على التنمية.
- **النشاطات الداخلية:** وهي ما يعرف بالأنشطة الموجهة لتلبية المتطلبات الداخلية للمنطقة، وعليه فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

3- نظرية التنمية من تحت (Théorie du Développement par le Bas):

تعتمد هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات، وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي، أهمها ارتفاع أسعار الطاقة، تكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية، مما طرح أفكارًا جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، خصوصًا بعد التحولات التي مسّت المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية، ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر بالقرارات التي تمس حياتهم، حيث يقول **جون لويس قويقو** حسب هذه النظرية أنّ:"التنمية المحلية ما هي إلّا تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة، ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية"[1].

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية، وهي:

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة؛ والذي يقوم أمام كلّ التحديات التي تواجهها المنطقة.
- الجانب الاقتصادي والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبنائها.

4- نظرية المقاطعة الصناعية (District Industriel):

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها **ألفريد مارشال** (1890)، الذي كان أوّل من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات، والتي تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة، والتي أطلق عليها اسم **مقاطعة صناعية** هذه الأفكار طورها الاقتصادي الإيطالي **بيكانتي** (1979)، خصوصًا على مستوى إيطاليا وتحديدًا في منطقة الوسط الشمالي، تقوم هذه النظرية على فكرة تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالربح، حيث سيؤدي إلى:

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

إنّ مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في:

[1]- خنفري، مرجع سابق، ص 15.

- تركزمجموعة كبيرة من مؤسسات (PME) متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الأحذية، الآلات، الخياطة، الطرز...).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- قدرة إنتاج ومسايرة للطلب المتزايد.
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

إنّ قيام مثل هذه التجمعات الصناعية يسمح بتبادل المعلومات، نظرًا للتقارب في المكان الواحد، فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس ستتيح لهم الفرصة للتكلم والتقارب، وبالتالي إمكانية القيام بمبادرة وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين[1].

5- نظرية الوسط المجدد (Le Milieu Innovateur):

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد (GREMI) والتي يرأسها **فليب إيدلو**، والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، بحيث يرى أصحاب هذه النظرية أنّ التنمية المحلية هي نتاج تطوّر متسلسل ومتجدد على لإقليم معين، أي أنّ التنمية لا يمكن أن تحدث إلّا بوجود وسط؛ هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف، والتأقلم مع مختلف المتغيرات، وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط وفي هذا الإطار يقول **دينين مايلات:**" إنّ الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم، واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة لاستيعاب الفهم والحركة المتواصلة، ويعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.

بعد أن تمَّ التّطرف في المبحث الأوّل إلى مفهوم التنمية المحلية، وأهمّ النظريات والاتجاهات لها سوف يتمّ عرض الوسائل المستعملة في تحقيق التنمية المحلية.

[1]- خنفري، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

خلاصة واستنتاجات.

الحديث عن التنمية بشكل عام يقودنا أولا الى الحديث عن البدايات التاريخية لذات المفهوم كون أن النشأة الأولى كانت نظرة اقتصادية محضة وعلى رأسهم الأقتصادي الشهير (أدم سميث) ، غير أن أول تعريف لها كان نتيجة دراسة قام بها المجلس الإجتماعي و الإقتصادي على مستوى دوائر الأمم المتحدة سنة 1955م ،و الخاص بتنمية المجتمع : "عملية مصممة لخلق ظروف التقدم الإجتماعي والإقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا ال غاية صدور تعريف أكثر شيوعا وإجماعا سنة 1963م، والذي كان عبارة عن دراسة بعنوان (تنمية المجتمع و التنمية القومية) ، والتنمية لها عدة أشكال غير أن دراستنا اقتصرت على التنمية المحلية ، والتي بدت نتيجة تحررو استقلال الكثير من الدول ومن بينها الجزائر ، التي عانت من ويلات الاستعمار وهذا الأخير سبب بطريقة مباشرة تخلفا كبيرا وفي شتى الميادين ، مما عطل ركب الحضارة عن باقي الدول وجعل الدولة تعمل بشكل كبير في البحث المتواصل عن تنمية المجتمع في مختلف الأوجه ، وهو مايسمى بالتنمية المحلية فهي تدعو الى مساهمة ابناء الرقعة الجغرافية المحدودة في تحديث الأساليب وتنويعها وتوحيد الجهود المحلية لتحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للساكنة المحلية ، وهي نشاط منظم غرضه تحسين الأحوال المعيشية وتعبئة أهالي المنطقة الواحدة ودفع قدراتهم وتناميها على المستوى المحلي .

الفصل الثاني

مشكلات التّنمية المحلية في الجزائر

الفصل الثاني: مشكلات التنمية المحلية في الجزائر.

سنبحث في هذا المقام عن الإجابة لسؤال كبير وعميق، وكثيرًا ما شغل ويراود أذهانَ وبَالَ رجال السياسة والحكام وأصحاب المناصب العليا، وحتى الباحثين في شتى ميادين العلوم، سواء كانوا في ميدان العلوم الاجتماعية أو الاقتصادية أو غير ذلك، لما له علاقة بالتنمية وهذا السؤال ممثّل في: كيف لبلد كالجزائر بمساحته القارية والغنى المفرط في موارده الطبيعية وخاصة الطاقوية منها: البترول والغاز الطبيعي، وإمكانياته السياحية وثروته البشرية المقدرة بنسبة كبيرة من الشباب التي تقدر بأكثر من خمسة وسبعين بالمائة، والتاريخ المشرق والمشرف، أن يبقى في شباك التخلف ولا يستطيع أن يقوم إلّا بخطوات صغيرة نحو التنمية منذ حوالي نصف قرن أو يزيد من الاستقلال؟ وما السبب في عدم القدرة على تحقيق التنمية المحلية في هذا الوطن؟ وبناءً عليه فإنّ البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر في الزمن الاقتصادي هذا، واجهت فيه انتكاسات كبيرة ومراحل فشل ذريعة، وقصور التنفيذ وعدم الاكتمال والبعد عن تحقيق الأهداف المسطرة، كما يلاحظ جليًّا أنّ السياسات التنموية فشلت في معالجة الأزمات، وفي تحقيق الفقزة التنموية التنموية، وذلك ناتج لعدّة أسباب وصعوبات على اختلاف مصادرها ومشاربها، وهو موضوع دراستنا في هذا الفصل.

المبحث الاول: الصعوبات الادارية والتنظيمية

المطلب الأوّل: الصعوبات الإدارية

من اهم المعوقات التي تقف امام تحقيق العمليات التنموية على المستوى المحلي و في الصعيد الاداري، نجد المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية من خلال تعقيد الاجراءات الادارية و تفشي الروتين و البطء الشديد في اصدار الاوامر و القرارت ، بالاضافة الى العجز في الكفاءة الادارية المؤهلة .

و الجزائر كذلك تعاني مشاكل ادارية تعيق مسار التنمية المحلية على وجه الحصوص، و الادارة المحلية على وجه العموم ،نظرا للغموض الموجود في النصوص التشريعية التي تتعلق بين المركز و الهيئات المحلية ،فمن خلال القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية ، تتضح لن الاختصاصات الموكلة للمجالس المحلية المنتخبة ومدى اتساعها و تدخلها في شتى الانشطة و المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ...و غير ذالك ، الا انهذه الاختصاصات مقيدة ال حد كبير بسلطة الرقابة الوصائية من طرف المركز .

بالاضافة الى فساد المجالس المحلية المنتخبة من حيث اداء البيروقراطيين ، فان فساد المحليات هو بداية لفساد المواطن السياسي الذي تم انتخابه في المؤسسات المحلية ، والمواطن الذي سيتم انتخابه لاحقا في المجالس الوطنية –البرلمان بغرفتيه–فالشخص الفاسد سياسيا واداريا في الحالة المحلية ،هو بالضرورة فاسد وطنيا .

---

1 محمد الناصر مشري ،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** ، رسالة ماجيستير جامعة فرحات عباس – سطيف :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،2010–2011، ص 79.

من خلال تتبين لنا اهم المعوقات الادارية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية التي تتمثل فيما يلي :

- تفشي ظاهرة الفساد الاداري مثل الوساطة و المحاباة و المحسوبية .
- إساءة استخدام السلطة و استغلالها ي نفس الوقت .
- غياب الكفاءة و الخبرة العلمية في التعيينات و الترقيات .
- إيثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .
- غياب أسس و معايير الاداء و عدم توفر انظمة الحوافز .
- عدم المحافظة على السرية في العمل مع ضعف سيادة القانون .بطء الاجراءات و تعقدها في تقديم الخدمات .

المطلب الثاني : الصعوبات التنظيمية .

يأتي على رأسها عدم تفعيل وتأصيل اللامركزية كأداة فعالة في التنمية المحلية فالأجهزة الحكومية المركزية حاضرة بقوة وبتاثير كبير في الحياة اليومية ، فترك المجال الإداري واسعا للهيئات المحلية يعد ذو أهمية وله إسهام كبير في تحقيق التنمية المطلوبة ، و تدخل الجهات اللامركزية وتجاوز دورها إداريا يعد من أهم المعوقات التي تعترض تحقيق التنمية المحلية ،كذلك عدم وضوح النصوص القانونية المسيرة للهيئات المحلية وتداخل الصلاحيات يعد أكبر مشاكل الهيئات اللامركزية المحلية .
وهذا بفعل الدور الكبير للجهات الوطنية وحلولها في كثير من الأوضاع محل الجماعات المحلية .

المبحث الثّاني: الصعوبات السياسية والاقتصادية

المطلب الأوّل: الأزمات السياسية

تعاني الادارة المحلية بصفة عامة ، و التنمية المحلية على وجه الخصوص منعراقيل ومعيقات سياسية تتلخص مجملها فيما يلي :

- نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية وضعف درجة الاقبال على الانتخابات المحلية .
- تعدد المشاكل داخل المجالس المنتخبة مما ادى الى توقبف المشاريع التنموية و تجميد الاجتماعات و المداولات في المجالس المحلية(سحب الثقة ،عدم المصادقة على المداولات).
- انخفاض اداء الاحزاب و قيامها بدورها في تكريس التنشئة و التجنيد السياسي و تقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية .
- عدم وضع معايير موضوعية للانتقاء و الترشح داخل المجالس المحلية مما ادى الى ربط ترشح المواطنين في اطار الاحزاب السياسية لجملة من العوامل المتحكمة فيها العروشية و الجهوية على حساب المصلحة العامة. 1

ومن بين العوامل السياسية التي تتصدى للتنمية ، تتجسد اساسا في سيطرة المركزية التي تعيق التقدم و استغلال نقاط [1]، القوة في المحليات و الاقاليم ،حيث ان غياب اللامركزية وخاصة الادارية ينفي اهمية ودور التنمية المحلية ، و يلغي وجودها من الاصل حيث ان هذا الجانب السياسي –اللامركزية – يحقق الديمقراطية بشكل فعال ، كما يحقق التوازن بين الاهداف القومية و المحلية ،ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ، ويؤدي ايضا الى اقحام القاعدة الشعبية ، وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها .

ومن المعوقات السياسية التي تحول دون التنمية المحلية في الجزائر ، غياب التداول على الحكم و التناوب الحقيق للبرامج و الافكار المتباينة وفق ارادة الشعب و التمسك بزمام السلطة السياسية (مركزية صنع السياسات العامة) .

بالاضافة الى ضعف المشاركة السياسية و غياب الديمقراطية الحقيقية ، وهذا راجع الى القيود المفروضة على نشاطات الاحزاب .

يتضح لنا مما سبق ان المعوقات السياسية التي تتصدى لعمليات التنمية المحلية في الجزائر تتلخص فيما يلي :

- مركزية صنع القرار و حصر الاهداف في يد السلطات المركزية
- غياب التطبيق الفعلي للامركزية الادارية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية .
- تشديد الرقابة و صلابة العلاقات العمودية من قمة الهرم الى قاعدته .
- غياب التداول السلمي على السلطة و الانفراد بالحكم .
- الصراع حول السلطة و ظهور الانشقاقات و النزاعات و اهمال الهدف الرئيسي الذي يسعى لتحقيق التنمية المحلية .

المطلب الثالث: العوائق المالية.

إنّ الحديث عن العائق المالي وتأثيره على التنمية المحلية هو مجموعة التدابير المتخذة في مجال إصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد من خلال إصدار التشريعات في مجال المالية والجباية بشكل خاصّ، غير أنّ الملاحظ هو جلّ البلديات على المستوى الوطني لا تزال تعاني من تأخر في برامج التنمية المحلية وعدم فعاليتها في كثير من الأحيان، وهذا بسبب صعوبة من الصعوبات التي تم الحديث عنها سابقا، غير أنّ دور هذه الصعوبة يعتبر بالغ الأهمية نتيجة التراكمات السلبية على ميزانيات البلديات لسنوات متعددة، ويعتبر بمثابة عبء حقيقي أمام تحقيق تنمية محلية منشودة.

وتحاول الدولة معالجة مشكلة العجز المالي المزمن للبلديات، من خلال تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للموارد، وكذا إصلاح نظام الجباية المحلية بهدف تعظيم إمكانات وفرص اعتماد البلديات على

1– وفاء افالو و شرفي بمينة ،**دور الحوكمة في تحسين الادارة المحلية الجزائرية ،** مذكرة ماستر ، جامعة 8ماي 1945–قالمة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012–2013 ، ص 84.

ذاتها لسدّ فجوة العجز المالي[1]، وقد بيّنت العديد من الدراسات الأكاديمية المنجزة في هذا المضمار إلى افتقار البلديات للموارد الجبائية المتأتية من الإدارة الجبائية، إذ يشكل التهرب والغش الضريبيين دورًا فعالًا في نقص هذا المورد المالي، فضلًا عن إهمال البلديات الاعتماد على موارد أخرى كان بالإمكان الاعتماد عليها إلى جانب الجباية المحلية والتي تتمثل في الإيرادات الفلاحية، حيث نلاحظ في جلّ القوانين المالية أن الدولة بالدرجة الأولى على الجباية البترولية على حساب الجباية الفلاحية رغم توفر معظم البلديات على ثروات فلاحية هامّة، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذا العجز ومعه التأثير المباشر على تحقيق التنمية المحلية المنشودة[2].

وعليه نستطيع القول أنّ معظم بلديات الوطن تعاني عجزًا ماليًا مزمنا، سببه افتقارها في كثير من الأحيان إلى أدنى نشاط اقتصادي واضح يدر موارد جبائية لتدعيم ميزانية البلدية، وكذا أسباب أخرى متعلقة بالمكلف أو العون الاقتصادي أو الخاضع للضريبة، وأخرى متعلقة بالنظام ولامركزية اتخاذ القرار التمويلي مما جعل السلطات المحلية لا تملك سلطة اتخاذ القرارات التمويلية.

المبحث الثالث: الصعوبات الاجتماعية والثقافية

تعتبر الظواهر الاجتماعية المترامية في وسط المجتمع الجزائري من أهم الصعوبات لتحقيق التنمية المحلية ولذلك يمكن القول:

تتمثل الصعوبات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الحكم السائد مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، وكذلك يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم،وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية ومن أهم الصعوبات الاجتماعية:

المطلب الأوّل: النظم والأبنية الاجتماعية السائدة

إنّ طبيعة نظام الحكم ومقوماته تلعب الدور السلبي والإيجابي في عملية التنمية المحلية، حيث أنّه يقف حائلًا أمام تنفيذ المشروعات التنموية في كثير من الأحيان، نظرًا لتشابك الحقوق وتعقدها واختلاف الأسس التي يقوم عليها، إلى جانب ظهور عناصر القرابة التي ترتكز على الولاء في العائلة ويضعف روح

[1]– لخضر مرغاد، **واقع المالية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادةالماجستير في العلوم المالية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م، ص ص 165–169.

التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي مما يولد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر السلبية في الجزائر، حتى لا يكون تفكيرنا سلبيًّا وفيه عنصر من التشاؤم فلا يكاد نظامنا السائد يخلو من هذه الأبنية في مجتمعنا وأصبحنا لا نميّز من يعيّن الحكومات؟ ومن يعين الوزراء؟ ومن يعين كبار الموظفين؟ وما هي المعايير التي من أجلبها يختارون؟ والملاحظ هناك غطرسة وسياسة محاباة والولاء للشخص ذات أو للحزب الحاكم أو بالأحرى للنظام الحاكم على حساب الكفاءة العلمية في هذه التعيينات، وهو ما أثّر في عملية التنمية المحلية، إلى جانب ظهور طبقة جديدة في البناء الاجتماعي في الجزائر أثرت وتؤثر على التنمية المحلية ممثلة في طبقة "الأوليجارشية"، والتي تهدف إلى حماية مصالحها على حساب تنمية المجتمع، وفرض وبسط سيطرتها على زمام الحكم.

المطلب الثالث: العامل القيمي

يلعب النسق القيمي دورًا فعالًا في تطوير مجال التنمية المحلية، وانخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقًا محوريًا في توجيه السلوك والدوافع والإنجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي تلعب القيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وذلك كون أنّها ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إنّ صح التعبير ألا وهو الفرد حيث يصنف الأستاذ المصري "علي كاشف" في كتابه "التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا"[1] القيم والمعايير المعوقة للتنمية المحلية في المجتمع المحلي كالآتي:

- الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير.
- عدم تقدير قيمة العمل.
- ازدراء العمل اليدوي.
- عدم إعطاء قيمة لزمن العمل المنجز.

كما أنّ المعتقدات والأفكار الدينية والإطار المرجعي كثيرًا ما وقف سلبا اتجاه التغيير وضد التنمية المحلية، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرضوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة، والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على شكل أو نمط التي تنبع من الأنساق الدينية والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع المحلي، فعلى سبيل المثال لو أردنا إقامة مشروع منتج سياحي لتنمية منطقة ما من هذا الوطن (تنمية محلية لمنطقة ما) فإنّ أوّل معارضة له تكون على مستوى المجالس المنتخبة المحلية إذا كان أعضاؤها من الأحزاب الإسلامية بحجة الاختلاط، وأنّ هذه المشاريع ليست من تقاليدنا وهذا ما يعتبر حائلًا وعائقًا أمام التنمية المحلية إلى غير ذلك.

المبحث الرابع: الصعوبات الأمنية والبيئية

المطلب الأوّل: الصعوبات الأمنية

[1]– علي الكاشف، **التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا**، ط1، مصر، الدار الجامعية ، 2007م، ص 172.

الحديث عن تأثير الأزمة الأمنية في خلق تنمية محلية لم يكن وليد اليوم، بل هو فكرة ولدت مع تنامي فكرة الحركة الوطنية، ولذلك لا بد في البحث والغوص في خصوصيات الأزمة الأمنية في الجزائر التي نراها جليا وراء تأخر ركب التنمية لسنوات عديدة، وتنامت في الأعوام الأخيرة وخاصة مع بداية التسعينات ومع إلغاء المسار الانتخابي (الانتخابات التشريعية والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ)[1]، وطفت للوجود ظاهرة سميت بمصطلح "الإرهاب".

وإنّ أردنا البحث في أصل الأزمات والصراع الدموي في الجزائر والذي أثر في عملية التنمية المحلية، فيرجعه الباحث الجزائري "هواري عدّي" في شقّ كبير منه إلى صراع متجدّد بين التيارين المشكلين للحركية السياسية الوطنية: التيار الأوّل الموروث عن جبهة التحرير الوطني نسميه بالوطنية السياسية، أمّا التيار الثاني فهو التيار الإسلامي المتمثل في الأزمة الأخيرة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي نسميها بالوطنية الدينية الثقافية (le nationalism religieux culturel)، حيث أنّه يعتبر أنّ لجبهة الإسلامية للإنقاذ ما هي إلّا تطور للتيار الديني للحركة الوطنية الدينية ما قبل الاستقلال المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين، التي رفضت في بداية تشكيلها أن تكون حزبًا سياسيًّا وأخذت على عاتقها أهداف تربوية واجتماعية.

والسبب الخفي والخامد للأزمة الأمنية وتأثيرها على عمليات التنمية المحلية هو سياسة الانغماس التي تبنتها الأحزاب الإسلامية وسط السلطة وقربها من النظام وتوليها حقائب وزارية، وهذا التغلغل ألزمها العمل وفق أسلوب النظام الحاكم حيث استهدفت الطبقة الشعبية الفقيرة والكادحة الريفية والحضارية، وتبنّيها كذلك نفس إيديولوجية النظام التي تسمّى بالشّعبوية، (Populisme)، وهذه الإيديولوجية تعظّم الشعب، ومن هذا المنطلق بدأت الأزمة الأمنية تأخذ مسارها الجديد كونها تلعب على أوتار النظام وتعمل على التشكيك في قدراته على تحقيق التنمية المحلية لهذه الطبقات من المجتمع، وبالتالي العمل على القضاء على مصداقية النظام والطبقة الحاكمة وإيهام المجتمع المحلي على عدم قدرة السلطة الحاكمة على تحقيق الرغبات والتنمية المحلية المرجوة.

وعمومًا فإنّ الاعتقاد أنّ أصل الأزمة الأمنية في الجزائر والتي ثبطت وعرقلة التنمية المحلية يعود بالدرجة الأولى إلى إخفاقات النظام المتواصلة في شتى الميادين وخاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وكما تغذت الأزمة الأمنية والعنف الدموي نتيجة التحول الديمقراطي غير السلمي، وهذه الفكرة كانت بتزامن كمشروعين متناقضين: مشروع السلطات العسكرية التي تزعم أنّ أساس الأزمة ليس سياسيًّا بل هو فكرة بعض دعاة الخلافة المستغلين مظلة الإسلام للوصول إلى السلطة، لتحقيق دولة الحق حتى لو كان شعارها قوي المعنى (لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول)، ومشروع المسلحين الذي يزعم أنّ الأزمة سياسية تتمثل في رفض السلطات العسكرية التي تطغى على النظام وأعوانها كلّ معارضة سياسية حقيقية ملتزمة بالطرق السلمية القانونية، كما حدث في إلغاء المسار الانتخابي ونتائجه، كما أنّ الأزمات الأمنية

[1]– محمد شفيق عمر، دراسات في التنمية الاجتماعية والسياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 2009م، ص 75.

تواصلت حلقاتها حتى بعد المخططات الوطنية (الوئام المدني[1]، وميثاق السلم والمصالحة الوطنية) ، إلّا أنّ بقايا الإرهاب لم يقتلع من الجذور، وتواصلت العمليات الفجائية للإرهاب حتى أنّ السجلات الأمنية سجلت في شهر رمضان لسنة 2001م أنّه أكثر دموية، إلى جانب عملية "ڤنتورين" التي رسخت أنّ الخطر الأمني لازال يتربص بالجزائر، وهو ما ترك الانطباع السيئ على تردي الوضع الأمني ومعه فشلت التنمية المحلية في الكثير من المناطق، ولم تستفق الجزائر حتى استيقظت على تهديد وأزمة أمنية جديدة تشغل بال الحكومة ورجال السياسة أكثر من الاهتمام بالتنمية المحلية ألا وهو الخطر الأجنبي المتمثل في "تنظيم داعش".

المطلب الثاني: الصعوبات الطبيعية

تعدّ التغيرات المناخية التي يشهدها العالم حاليًا من أهم انشغالات الدول، سواء كانت متقدمة أو متخلفة أو سائرة في طريق النمو خطرًا لما صاحب ظاهرة الاحتباس الحراري من آثار وانعكاسات سلبية طالت المجالات وخاصة في مجال التنمية المحلية في الجزائر، كون أنّ مشكلة استخدام الموارد الطبيعية بإفراط أضر بالبيئة مباشرة والتي أثرت بدورها على العملية التنموية بشكل واضح وجلي، والتي أصبحت تشكل تحديًّا واضحًا للدولة كون أنّ البيئة والتنمية وجهين لعملة واحدة.

وأصبحت التغيرات المناخية تشكل إحدى أهمّ التهديدات للتنمية بشكل عام، والتنمية المحلية بشكل خاص على الدول النامية أكثر منه على الدول الغنية[2]، رغم أنّها ليست مسؤولة ولا تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والذي أثر بشكل كبير على المناخ العام ومعه التأثير على النشاط الاقتصادي وبدوره على التنمية المحلية.

وهذا التهديد سببه هشاشة اقتصاد الدولة على موارد طبيعية لها علاقة بالبيئة ممثلة كما سبق الإشارة إليه في المواد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي)، والتي أشارت الأبحاث العلمية على أنها ثروة قابلة معرضة للزوال بسبب التغيرات المناخية والاستهلاك اللاعقلاني لها، وبالتالي له أثر على التنمية المحلية لارتباطها بالجباية البترولية بشكل كبير، مما يجعل الاقتصاد الجزائري ومعه التنمية الحلية في خطر دائم لو لم تقم الدولة بالتكيف وأخذ التدابير والاحتياطات لمواجهة التغيرات المناخية لأنّ الدراسات الجيوفيزيائية بينت أنّ الظاهرة متواصلة لعدة سنوات، وفي الجزائر أثرت العوامل المناخية المتغيرة على عملية التنمية المحلية، وما المشاريع الضخمة في ذات المجال إلا شاهد على ذلك خاصة في ما يخص توفير المياه للشرب في بعض المناطق التي عرفت شحّ في التساقط بفعل الطقس ومعه المناخ للأسباب السابقة، مما جعل الدولة تنفق وترصد أموالًا ضخمة في مجال الاستثمار في هذه الطاقة الحيوية مثل مشاريع تحلية مياه البحر ونقل الماء من تمنراست إلى عين صالح إلى غير ذلك من المشاريع التي عمل المناخ دورًا هامًا في إرسائها،

---

[1]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99–08 المؤرخ في 13 يوليو 1999، المتعلق بالوئام المدني، **ج ر ج ج**، العدد 46، سنة 1999م، ص 3.

[2]– سي فضيل الحاج ،حيتالة معمر،بن عطة محمد،**إشكالية التنمية المحلية المقومات و المعوقات** .المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، العدد09_جانفي 2017 .ص 171.

وكلف الدولة جهودًا شاقّة كانت لترصد في عمليات إنمائية أخرى لولا التغير المناخي، إلى جانب المشاريع الضخمة في إطار التزود بالغاز الطبيعي والذي كان للمناخ دورًا بارزًا، كونه غيّر من طقس بعض الأماكن التي أصبحت باردة أكثر مما كانت عليه في الماضي، ومن أجل تنمية محلية بالمناطق السابقة صرفت أموالا كبيرة، والدليل على تأثير التغيّر المناخي على البيئة وبالتالي على العمل التنموي المحلي هو الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال حماية البيئة أوّلًا، ومعها تحقيق التنمية المحلية المنشودة وهذا بسنّ جملة من القوانين للتقليل من حجم الكارثة ووضع إستراتيجية محكمة من شأنها التحكم في الظاهرة وتأثيرها على التنمية المحلية وهي: القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة 2001م، القانون المتعلق بتسيير ومراقبة التخلص من النفايات 2001م، القانون المتعلق بحماية البيئة في ظلّ التنمية المستدامة 2003م، القانون المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة 2001م.

خلاصة واستنتاجات.

لقد خصصت جزءا هاما من هذه الدراسة من المذكرة في البحث عن سؤال كبير وجوهري متعلق بالصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر ،وعموما ما يمكن استخلاصه في هذا الفصل :

من الناحية الادارية و التنظيمية يمكننا تلخيص استنتاجاتنا في مايلي :التأثير و الإرتباط المباشر وعدم إستقلالية إدارتنا المحلية عن آثار والسياسة الإستعمارية و الإعتماد الشبه الكلي عن الأساليب التقليدية

القديمة ، وعدم عصرنتها وتبني سياسة الترقيع الهروب الى الأمام الى جانب تفشي ظاهرة المحسوبية و الولاء للقبيلة و العرش ،وتاثير الزويا في التسيير الاداري مما شكل عبئا على تحقيق التنمية المحلية .

أما من الناحية السياسية و الاقتصادية حيثانه رغم الجهود المبذولة في سبيل التنمية المحلية ،الا انها تبقى حبيسة مجموعة من العوائق و الصعوبات التي تتصدى لكل فعل تنموي و بالخصوص المستويات المحلية اساسا في المركزية الشديدة و حصر سلطات البث النهائي للقرارات في قمة الهرم ، و التواجد المطلق لسلطة الوصايا التي تتدخل بشكل مستمر في كل المجالات . ومن الناحية الاقتصادية فكون أن الإقتصاد هو شريان وعصب التنمية المحلية ،فإن الصعوبات في ذات المجال تكمن في طبيعة ونوع الاقتصاد الجزائري الريعي بالدرجة الاولى .

اما من الجانب الأجتماعي يمكن حصر الصعوبات في النظم الاجتماعية البالية ،العادات والتقاليد و القيم الموروثه ، الى جانب تاثير العامل الديني و العامل الديمغرافي في تثبيط بعض المشاريع التنموية محليا . ومن الناحية الثقافية فإن العناصرالثقافية لاتكاد تخلو من ارتباطها بالظروف الإجتماعة ، كون الثقافات الموروثة و المكتسبة تعد من أهم الصعوبات التي تعيق التنمية المحلية .

اما عن الجانب الطبيعي يمكن تلخيص الصعوبات في عنصرين هامين هما : عامل المناخ وعامل التضاريس ، فالجزائر بمساحتها القارية تنوعت بها الاقاليم المناخية وأثر هذا التنوع على تجسيد المشاريع التنموية المحلية لصعوبة الظروف ، ففي الكثير من المناطق لا نكاد نستطيع العيش بها للحرارة الشديدة وإنعدام التساقط ، كما ان تضاريس جل المناطق لم يساهم في بناء المشاريع عليها مما جعل التنمة المحلية بها منعدمة .

وكذا في الجانب الأمني فقد تاثرت ولازالت تتاثر الجزائر من توالي الازمات الامنية ، فبالكاد تنتهي من ازمة تظهر ازمة جديدة ومالها من تأثير على التنمية المحلية .

واخيرا نرى انه لا يمكن تحقيق التنمية المحلية و اهدافها الا بتاهيل الجماعات المحلية بنيويا و بشريا ، كما ان التنمية على المستوى الوطني لايمكن ان تتم الا اذا تحققت التنمية على المستوى المحلى و القاعدي .

الفصل الثالث

معوقات التنمية المحلية بلدية حاسي بن عبد الله

دائرة سيدي خويلد

المبحث الأولى : واقع التنمية المحلية ببلدية حاسي بن عبد الله

المطلب الأولى :التعريف بالبلدية

نشأت بلدية حاسي بن عبد الله وفقا للتقسيم الاداري لسنة 1984 بموجب القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد وهي من احدى القرى النموذجية للثورة الزراعية ، تتربع على مساحة قدرها 1762 كم$_2$ يحدها شمالا بلديتي ورقلة و انقوسة ، جنوبا بلدية عين البيضاء ، شرقا بلديتي حاسي مسعود و الحجيرة ، اما غربا تحدها بلدية سيدي خويلد ،حيث بلغ عدد سكانها سنة 2008: 4950 نسمة و في سنة 2017: 8200 نسمة ، حيث تبعد على مقر الولاية ب20كلم و عن مقر الدائرة سيدي خويلد بـ 80 كلم .

تعتبر بلدية حاسي بن عبد الله منطقة فلاحية كون جل سكانها يمارسون النشاط الفلاحي كما يهتمون بتربية المواشي و الابل ، وعلى غرار باقي بلديات الولاية استفادت بلدية حاسي بن عبد الله من عدة مشاريع في مختلف البرامج التنموية التي اقرها رئيس الجمهورية السابق ع/ب للدفع بوتيرة النمو و تحقيق التنمية المحلية من خلال عدد من البرامج التي بفضلها عرفت البلدية نقلة نوعية في التنمية المحلية وهو ما تعكسه العديد من المشاريع المجسدة و التي كانت بمثابة حلم لسكان المنطقة . وبحكم الكثافة السكانية المتزايدة و التوسع المتزايد في نسيجها العمراني تبقى بحاجة الى دعم اكثر حتى تلامس الاهداف المنشودة التي تتطلع الدولة لتحقيقها على المدى القريب و المتوسط والبعيد .

كما تتكون البلدية من مجموعة من اللجان تقوم بتسيير مهامها و انجاز المشاريع و متابعة تنفيذها، حيث يتم تكوين هذه اللجان من اعضاء منتخبين في المجلس الشعبي البلدي ، اما على مستوى البلدية يتم تشكيل اللجان بعد عملية المناقشة و تبادل الاراء بين الاعضاء الحاضرين و تتم المصادقة على اللجان التالية :

لجنة الاقتصاد و المالية و الاستثمار ، لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الشباب ، لجنة الري و الفلاحة و الصيد البحري .

تركيبة المجلس الشعبي البلدي للبلدية :

رقم	اسم العضو	الصفة في المجلس	الانتماء السياسي
01	قبيلي احمد	الرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
02	ذكار محمد	نائب الرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
03	بقي محمد	نائب الرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
04	بن التواتي مسعود	نائب الرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
05	شبوعات ابراهيم	مندوب بلدي	جبهة التحرير الوطني
06	قادري محمد رمضان	رئيس لجنة	جبهة التحرير الوطني
07	خلادي عمار	رئيس لجنة	حركة مجتمع السلم
08	ذكار عمر	رئيس لجنة	حزب الكرامة
09	عجاين العيد	عضو	التجمع الوطني الديمقراطي

10	دقيش مسعود	عضو	جبهة التحرير الوطني
11	بن كتبلة يوسف	عضو	حزب الكرامة
12	عياط الشيخ	عضو	حزب الكرامة
13	بن الضب رشيد	عضو	حركة مجتمع السلم

[1] من اعداد الطالبة اعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بلدية سيدي بن عبد الله

المطلب الثاني : الهيكل التنظيم للبلدية

شرح الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي بن عبد الله :

بناء المداولة رقم 20 سنة 2001 تم تعجيل الجذول البياني والهيكل التنضيمي للبلدية حيث يتكون هذا الاخير من الكتابة العامة , والتي تنقسم الى مصلحتين : مصلحة الادارة والتنظيم و الشؤون الاجتماعية , ومصلحة المالية والشؤون الاقتصادية والوسائل العامة ,وكل مصلحة تضم 3 مكاتب ويمكن توضيحها في الهيكل التنظيمي .

الكتابة العامة : يتمثل دورها في التنسيق , الاشراف ومراقبة الاعمال الادارية وتنقسم بدورها الى مصلحتين :

- ✓ **مصلحة الادارة والتنظيم و الشؤون الاجتماعية** : وتتمثل في مكتب الادارة العامة , ومكتب التنظيم ومكتب الشؤون الاجتماعية

1- مكتب الادارة العامة : وتنقسم الى 03 مكاتب :

ا) **مكتب امانة المجلس** : ويقوم هدا المكتي بتسجيل كل من الواردات والصادرات الخاصة بالبلدية كدالك يقوم بتنظيم اجتماعات الرئيس .

ب)**مكتب المستخدمين** : هو المكتب الذي يتولى متابعة كل مايتعلق بالموظفين من جميع الفئات ابتداء من خلق منصب العمل الى غاية التقاعد وكذالك يقوم بالتنسيق مابين المكاتب الاخرى التابعة لكل مصالح البلدية .

ج) **مكتب الارشيف** : يهتم بحفظ وثاق وارشيف البلدية وترتيبها وتصنيفها وفقا للقوانين المعمول بها .

2- مكتب التنظيم : وينقسم هو الاخر الى ثلاثة :

ا)مكتب الحالة المدنية :

يتكفل المكتب بتقديم خدمات للمواطنين بجميع أنواعها و المصادقة على هذه الوثائق ويقوم بعدة ادوار طبقا لما ورد في الأمر رقم 20/70 مؤرخ في 13 ذي الحجة 1389الموافق ل 19 فبراير سنة 1970 المتعلق بالحالة المدنية.

ب) مكتب الانتخابات:

يقوم بتسجيل المواطنون في قوائم الانتخابات والتحضير لهذه العملية وكذالك التسجيل في الخدمة الوطنية

ج) مكتب المنازعات: ويتكفل بكل القضايا المطروحة سواء لصالح البلدية أو ضدها.

3-**مكتب الشؤون الاجتماعية** : ويقوم بعدة ادوار طبقا لما ورد في المادة الثانية من القرار الوزاري المشترك (بين وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة , ووزارة المالية والوزير المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي 1998/09/15منها:

- الاهتمام ببرامج التشغيل المؤقتة(نشطات الإدماج الاجتماعي _ منحة إدماج الشباب حاملي الشهادات)
- تقديم المساعدات التضامنية للمواطنين (قفة رمضان _ المخيم الصيفي)[1]

[1] من اعداد الطالبة اعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بلدية سيدي بن عبد الله

– تأسيس الجمعيات حيث يودع ملف تأسيس الجمعية ويقوم المكتب بترتيبه و إرساله إلى الجهات المختصة مصالح الأمن لإجراء التحقيق ثم إلى مكتب الجمعيات بالولاية المديريات المحلية لإبداء الموافقة ثم يسلم الاعتماد إلى رئيس الدمعية ويحتفظ المكتب بنسخة.[1]

– الدعم المباشر للفئات السكانية عديمة الدخل وهذا دور مكتب الشبكة الاجتماعية الذي تأسس طبقا للقرار الوزاري المشترك رقم 56–94 المؤرخ في :1994/12/14

الفئات التي لها الحق الاستفادة من هذا الجهاو فئة المسنين – ذوي العاهات ومرض العضال البالغين من العمر اكثر من 18 سنة و الدين يعانون من مرض مزمن ومعجز او متحصلين على بطاقى معاق (اكثر من 50% واقل من 100%) النسبة يحددها الطبيب المختص وهذا ببرنامج احصاء ابناء الخدمة الوطنية البالغين سن الثامنة عشر

ينقسم هذا المكتب الى قسمين :

ا) مكتب الفلاحة والوقاية :

بحيث يقوم مكتب الفلاحة بتسجيل طلبات الفلاحة , ومتابعة مشاريع الفلاحة ميدانيا . ويساهم في الحفاظ على صحة المواطنين وكذالك مراقبة خزانات المياه و المطاعم و المحلات التجارية .

ب) مكتب التكوين و التمهين : يقوم بتسجيل عدد المتمهنين و التكفل بكل متطلبات التكوين .

- ✓ **مصلحة المالية و الشؤون الاقصادية و الوسائل العامة** : وتتمثل في مكتب المالية و التجهيز وكتب التعمير و الوسائل العامة .

1– مكتب المالية و التجهيز : وينقسم الى :

أ) **مكتب المحاسبة** : ودوره التكفل باجور الموظفين وميزانية البلدية .

ب) مكتب متابعة المشاريع :ولهذا المكتب عدة مهام من بينها مايلي :

*متابعة الوضعيات و الفواتير المسددة لفائدة المتعاملين .

*تسجيل الصفقات و الاتفاقيات .

* حفظ الملفات الادارية للصفقات و الاتفاقيات .

* اصدار بطاقات غلق المشاريع .

* التنسيق مع الاقسام الفرعية و مكاتب الدراسات .

*حفظ التقارير المقدمة من طرف مكاتب الدراسات في ملفات ادارية .

2–مكتب التعمير و الوسائل العامة: وينقسم هذا المكتب الى :

ا)مكتب البناء و التعمير : ومن مهامه :

* تحضير وانجاز دفاتر الشروط و الكشوف الكمية و التقديرية للمشاريع .

*المتابعة الميدانية للمشاريع على مستوى البلدية .

* متابعة الوضعيات الفيزيائية للمشاريع و التعامل معها حسب المقاييس التقنية للإشغال
* إصدار رخص البناء ورخص الهدم .

ب)مكتب الممتلكات : يقوم هذا المكتب بالتكفل بأملاك البلدية و تحصيل الإيجار

ج) الحضيرة : ومن مهامها :

* حماية وسائل النقل التابعة للبلدية التي تطلبها وقت الحاجة اليها .

*المساهمة في نظافة المحيط.

المطلب الثالث : البرامج التنموية على مستوى البلدية .

تعتبر بلدية حاسي بن عبد الله منطقة فلاحيه كون جل سكانها يمارسون النشاط الفلاحي كما يهتمون بتربية المواشي و الإبل ، وعلى غرار باقي بلديات الولاية استفادة بلدية حاسي بن عبد الله من عدة مشاريع في مختلف البرامج التنموية التي اقرها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للدفع بوتيرة النمو وتحقيق التنمية المحلية و مجموعة من الاليات تمكنها من الوصول الى التنمية المنشودة ، و تتنوع هذه الاليات بين الموارد الجبائية و المخططات التنموية سواء محلية او قطاعية ،و تكرس وفقا للميزانية المحلية و الاجراءات المختلفة سواء في شكل صناديق اسست من قبل الدولة في هذا الاطار لتحقيق التنمية او القروض او الاعانات المالية ، و العقارات المملوكة للبلدية وكذلك البرامج من بينها الإنعاش الاقتصادي الموضوعة اساسا لهذا الغرض و برامجها التنموية التي أعطت للبلدية نقلة نوعية في التنمية المحلية وهو ما تعكسه عديد المشاريع المجسدة و التي كانت تعتبر بمثابة حلم لسكان المنطقة مثل المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية ، المزرعة النموذجية لتربية الجمبري ،مزرعة تربية الأسماك منطقة النشاط ... الخ

المبحث الثاني : إمكانيات بلدية حاسي بن عبدا لله واهم الانجازات المحققة في مجال التنمية المحلية

المطلب الأول : إمكانياتها .

الامكانيات الفلاحية : تتسم البلدية بالطابع ألفلاحي حيث تقدر المساحة الكلية الصالحة للزراعة بـ 131هكتار ، المساحة المستعملة منها 3225هكتار ، كما تقدر مساحة المحيطات الموزعة بـ 16115 هكتار تتوزع هذه المحيطات الفلاحية عبر كامل تراب البلدية وعلى اطراف الطريقين الوطنيين رقم 49ورقم 56 ومع حدود بلدية انقوسه .

الامكانيات السياحية :

* بحيرة حاسي بن عبد الله الواقعة بمدخل البلدية عبر الطريق البلدي رقم 120 .

*(قورقو) منطقة أثرية تعود لحقبة تاريخية قديمة بالجهة الشمالية للبلدية .

* الكثبان الرملية .

*الاعمدة الثلاثة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 56 .

الامكانيات الاستثمارية : *الاستثمار قطاع الفلاحة .

*المنطقة الصناعية (في إطار الانجاز) بمساحة 500هكتار .

*منطقة النشاط بمساحة تقدر بـ 90 هكتار .

*منطقة إستثمار بمحاذاة بحيرة حاسي بن عبد الله .

المنشآت أو المؤسسات المميزة للبلدية محليا ووطنيا :

*المزرعة النموذجية لتربية الجمبري (شراكة جزائرية كورية) .

*مزرعة تربية الاسماك (مولاي) .

*معصرة الزيتون (بن ساسي) .

*المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية .

المقالع و المحاجر : تتواجد عبر تراب الولاية 30 مقلع ومحجر بوظيفة نظامية ويتم تسديد الرسوم المفروضة بطريقة عادية .

[1] من اعداد الطالبة اعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بلدية سيدي بن عبد الله

المطلب الثاني :التجربة التنموية بالبلدية .

تتكفل مصلحة المالية و الشؤون الاقتصادية و الوسائل العامة في إطار المخطط البلدي للتنمية بالمتابعة المالية و بمتابعة تنفيذ المشاريع على أرض الواقع التي تتوزع حسب القطاعات وحسب مصدر الميزانية الموجهة للمشروع ، فمن خلال مدونة المشاريع التي يتم تجسيدها في الواقع ومن خلال اتصالنا برئيس مصلحة المالية والشؤون الاقتصادية و الوسائل العامة لبلدية حاسي بن عبد الله تبين ان هناك برامج متعددة للتنمية المحلية منها ما يخضع لميزانية الولاية ومنها الخاضعة لميزانية البلدية ، برنامج التضامن ومنها في شكل دعم ومساعدة من بلدية حاسي مسعود ، فيمكن تلخيص أهم هذه المشاريع حسب ميزانية سنة 2018 كما يلي :

✓ **ميزانية البلدية :**

- تجهيز مكاتب البلدية بواسطة الاثاث المكتبي ووسائل التكييف ... الخ الذي خصصت له ميزانية قدرت بـ 7500,000,00 دج .
- توفير سيارة نفعية خصص لها مبلغ 3600,000,00دج .
- إنجاز قنوات سقي المساحات الخضراء و غرس الاشجار .
- تجهيز قاعات الاتترنت بالمدارس الابتدائية .
- إنجاز قاعة للمحاضرات و الحفلات.
- إنجاز سكنات وظيفية لصالح البلدية الشطر الثاني.
- تحسين الخدمة العمومية .
- مكافحة اللشمانيا الجلدية و الحشرات الضارة .
- صيانة و ترميم الارصفة عبر مختلف أحياء البلدية .

✓ **ميزانية الولاية :**

- تنظيف و تركيب مضخات بمحطة ضخ المياه المستعملة في حصص بحاسي بن عبد الله .
- إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب للسكنات الريفية المجمعة 300 مسكن .
- إيصال شبكة الكهرباء للضغط المنخفض BT .
- دراسة إنجاز خزان مائي 1000م^3 بمحاذاة البئر الجديد .
- ترميم شبكة الصرف الصحي وتنظيف المشاعب عبر تراب البلدية .
- إنجاز المطعم و المراحيض و السكن بالمجمع المدرسي بالاحياء الجديدة بحاسي بن عبد الله .
- المتابعة ،الاشهار وإنجاز الشبكة الرئيسية للصرف الصحي بالتوسع العمراني الجديد على مسافة 1200م/ط .
- إقتناء حاويات للنفايات المنزلية البلدية .

- تجديد وتسيير المطعم بالمجمع المدرسي بالاحياء الجديدة بحاسي بن عبد الله .[1]

✓ **برنامج التضامن :**

- صيانة وتصليح طرقات البلدية و الانارة العمومية ،خصص لها مبلغ 2000000,00 دج .

✓ **ميزانية حاسي مسعود :**

- إيصال الكهرباء للحزام الاخضر المحاذي للطريق الوطني رقم 56التابع لحاسي بن عبد الله على مسافة 40 كلم .
- إنجاز القنوات الفرعية للسقي مع غرس أشجار الزيتون والنخيل و الصيانة ومتابعة السقي من النقطة الكليومترية pk52 الى النقطة pk40 على مسافة 1200م ط في الحزاب الاخضر المحاذي للطريق الوطني رقم 56 الجهة اليمنى التابع لبلدية حاسي بن عبد الله بما فيه الاشهار .
- إنجاز محطة الضخ بالتوسع العمراني الجديد .
- إنجاز مشروع مجمع مدرسي 12 قسم بالاحياء الجديدة بحاسي بن عبد الله في حصص ، حصة السور الخارجي ومركز الحراسة و المدخل .

المطلب الثالث : الانجازات المحققة بالبلدية .

إستطاعت البلدية تحقيق انجاز اغلب المشاريع التنموية، فمنها ماهو منتهي ومنها ماهو في انتظار الترخيص او انتظار تاشيرة المراقب المالي او في طور الاعداد و استكمال الشطر الثاني ... الخ حيث أن أغلب المشاريع الحساسة المقترحة من طرف المجلس يتم الموافقة عليها ، رغم نقص ايرادات البلدية التي تقتصر على المساعدات او الجباية البترولية و الضرائب على المقالع و الرسم العقاري ، الرسم على النشاط المهني و الرسوم على الافراح فقط .

إلا انه بفضل المتابعة الجيدة للادارة والرقابة على المشاريع وبحكم صغر البلدية ةعدم وجود قرى اخرى تابعة لها فان التنمية المحلية مزدهرة فيها وفي توسع مستمر .

حيث بلغت المساعدات للبلدية بخصوص المشاريع التنموية بمختلف الصيغ حوالي 43مليار دينار جزائري سنة 2019 بمجموع 32مشروع بين قطاع الري ،ترميمات المدارس ،مياه الشرب و الاستفادة من الخزان المائي ،تجديد وتمديد الإنارة العمومية ،تجهيزات لمختلف المنشآت الإدارية . [2]

[2] مقابلة مع نائب رئيس بلدية حاسي بن عبد الله ،محمد دكار ،يوم 05/ 09 /2019

[2] مقابلة مع نائب رئيس بلدية حاسي بن عبد الله ،محمد دكار ،يوم 05/ 09 /2019

المبحث الثالث :الآفاق التنموية المحلية ببلدية حاسي بن عبد الله وأبرز معوقات التنمية المحلية بها .

المطلب الأول :آفاق التنمية المحلية بالبلدية .

تسعى البلدية الى تطوير و تنمية محيطها الداخلي و الخارجي بأساليب و تقنيات مدروسة غير عشوائية وذلك منذ نشأتها ، حيث وإرساءا لمبدأ التشاركية تم إستحداث خلية إعلام وإتصال إلكترونية لبلدية حاسي بن عبد الله تهدف الى التواصل بين الإدارة و المواطن ورفع الإنشغالات و التنسيق بين أفراد المجتمع .

منطقة النشاط أ, مشروع تهيئة الحظيرة الصناعية ببلدية حاسي بن عبد الله الواقعة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 53والتي تتوفر على 126 تجزئة عقارية مخصصة لجميع الأنماط الصناعية وهو من بين أكبر المشاريع الصناعية التي إستفادة منها الولاية وذلك ضمن برنامج وطني يتظمن تهيئة نحو 50 حظيرة صناعية عبر الوطن وفقا للمعايير الدولية المعمول بها .

وجرى في هذا الإطار تجسيد وبصفة فعلية 205 مشروع في عديد المجالات كصناعات الغذائية و البناء و الأشغال العمومية و السياحة وغيرها . والذي تعول عليه البلدية في رفع إيراداتها وتنميتها محليا وإنتعاش المنطقة بالإضافة الى إستحداث مناصب شغل لمص مشكل البطالة في المنطقة ،حيث سيدخل المشروع حيز الخدمة بداية سنة 2023.

بالإضافة إلى إنجاز السوق الجواري للمواشي و الأعلاف ومذبح مامن شأنه تنمية وإنعاش المنطقة مستقبلا .

المطلب الثاني : معوقات تحقيق التنمية وتطوير التنمية المحلية بها .

إن تحقيق التنمية المحلية يواجهه عدة معوقات تختلف درجة تأثيرها من بلدية إلى أخرى ، تتحكم فيها عوامل متعددة منها ماهو مرتبط بالمورد البشري ومنها المرتبط بالمورد المادي و المالي وعوامل أخرى مساهمة في خفض درجة تحقيق التنمية . ومن خلال المقابلات التي قمنا بها مع بعض المسؤولين و المكلفين بإدارة البلدية حاولنا إبراز أهم المعوقات التي تواجهها البلدية في تحقيق التنمية المحلية الحقيقية .

المعوقات الإدارية :

- قدم الهيكل التنظيمي للبلدية مما يحول دون تحقيق تنمية ممنهجة وتقسيم المهام .
- نقص التخصص النوعي للموظفين في المجالات التقنية .
- تصادم أرضية مشاريع البلدية مع مشاريع الولاية الأمر الذي يعطل تنفيذ المشاريع على أرض الواقع .

المعوقات المالية :في نفس السياق تبعا للمقابلات التي أجريناها مع بعض الإطارات المكلفين بمصالح البلدية تم حصر أهم المعوقات المالية في مايلي :

- الإمكانيات المحدودة لإستكمال المشاريع التنموية (دراسة ، تنفيذ ، متابعة) .
- نقص المداخيل و المشاريع ذات الإيرادات مقارنة مع النفقات .

- غالبية المشاريع بدون إيرادات مما يدعو إلى ضرورة تثمين وتحسين إيرادات البلدية .
- نقص الوسائل للموظفين التقنيين خاصة المتعلقة بالتنقل الميداني لمعاينة المشاريع .

بالإضافة لإلى معوقات ونقائص اخرى مثل : [1]

- مشكلة توصيل الكهرباء للمحيطات الفلاحية .[2]
- مشكلة تعبيد المسالك الفلاحية .
- نقص التهيئة الشاملة للمناطق السياحية .عدم إنطلاق الإستثمارات المبرمجة في بحيرة حاسي بن عبد الله .
- عدم إحاطة وتسييج المناطق السياحية لحمايتها و التعريف بها .

المطلب الثالث : الحلول المقترحة لتحقيق التنمية المحلية .

- ✓ الحد من التدخل الكبير للجهات المركزية في الشأن المحلي الا في حدود ما يخدم هذه الهيئات ويقوي من وجودها بما يخدم المواطن المحلي .
- ✓ تفعيل دور المجتمع المدني .
- ✓ البحث عن سبل مالية تفيد البلديات والولايات وعدم التركيز على مصادر التمويل التقليدية .
- ✓ تطوير الاستثمار المحلي و التحفيز عليه بالاجراءات الضريبية وتسهيلات متعددة .
- ✓ ظرورة زيادة استفادة الجماعات المحلية من الضرائب و الرسوم رفع النسبة المخصصة لها من حاصل الجباية .
- ✓ تفعيل المشاركة للمؤسسات العمومية والخاصة في التنمية المحلية و تشجيعها على ذلك وعلى أهم جانب يمكن أن تنعكس أثاره على التنمية المحلية وهو الجانب المالي الذي يتطلب إ عادة النظر فيه قصد توفير ايرادات للجماعات المحلية وتفعيل دورها التنموي .
- ✓ تمكين المجالس المنتخبة من الاستقرار وذلك بوضع آليات تؤدي إلى عدم الانسداد وتعطل دور هذه الهيئات في الخدمة العمومية و التنمية .
- ✓ مقاربة التنمية بصفتها مسارا ديناميكيا متواصلا ، وليس مشروعا ينتهي عند حد زمنى معين .
- ✓ ضرورة إنطلاق خطة العمل من الواقع الموضوعي المحلي و القدرات الذاتية المحلية المتاحة .
- ✓ أهمية إنشاء مساحات للحوار لوضع التصور الانمائي المستقبلي .

[3] من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف بلدية حاسي بن عبد الله

[3] من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف بلدية حاسي بن عبد الله .

خلاصة واستنتاجات .

مما سبق ذكره يمكننا إستخلاص الأهمية من الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بلدية "حاسي بن عبد الله "عن واقع التنمية المحلية فيها بإستخدام المقابلة المباشرة مع نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي السيد"محمد ذكار" ، وكذا مع بعض الموظفين المكلفين بتسيير بعض المصالح و المكاتب ذات الأهمية في تسيير شؤون البلدية و المواطن ، حيث تبين لنا أن بلدية حاسي بن عبد الله تميزت بتحقيق التنمية المحلية بنسبة كبيرة من خلال مايلي:

_ تعد بلدية حاسي بن عبد الله ذات طابع فلاحي حيث أن جل سكانها يمارسون النشاط الفلاحي و يهتمون بتربية المواشي و الإبل .

_ تبقى الموارد المالية للبلدية محدودة حيث يعتمد في برامجها التنموية على مساعدات الدولة عن طريق الولاية و الإعانات المقدمة من بلدية حاسي مسعود ن وكذا البرامج القطاعية (الوزارية) أهمها التربية الوطنية ، التجهيز ، قطاع الري و التهيئة والإنارة العمومية و التي تعتبر ركيزة التنمية المحلية ذات العلاقة المباشرة بالمواطن .

_ حققت بلدية حاسي بن عبد الله التنمية المحلية بدرجة كبيرة بفضل مسؤوليها وموظفيها الذين يعملون بجدية وفق ما تقتضيه الظروف ، وبفضل التفاهم الذي لاحظناه في أداء المهام و التنسيق الجيد بين الإدارة و المنتخبين ساهمت في بعث روح العمل الجاد و السعي وراء تنمية محلية حقيقية في كل الإتجاهات .

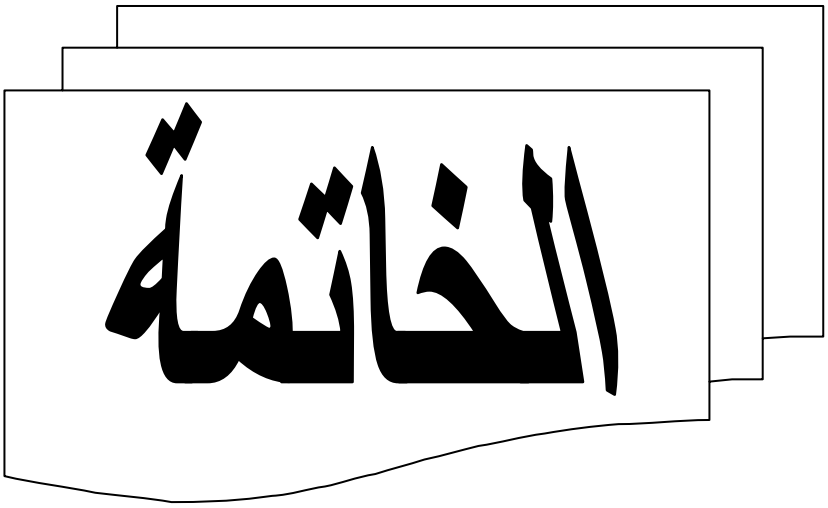
الخاتمة

خاتمة

تعتبر عملية التنمية ضرورية حتمية لتطوير المجتمعات المحلية،عن طريق المشاركة الشعبية الى جانب الجهود الحكومية ، لذلك عملت الجزائر وعلى غرار دول العالم بالإهتمام بمختلف ركائز التنمية المحلية .

فالعوامل السياسية و الإدارية و الأمنية و الثقافية و الإجتماعية وحتى الإقتصادية تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية و أبعادها المختلفة ،والتي تعتبر من معوقات عدم نجاحها ،في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها ،والتي يعول عليها الشعب ، وهي التنمية الوطنية بصفة عامة للأجيال الحاضرة والمستقبلة .تأسيسا على ما سبق وختاما لهذا البحث مكنتنا هذه الدراسة من التوصل الى عدة نتائج لتحقيق التنمية أهمها :

- تفعيل ما يعرف بالديمقراطية التشاركية وذلك بإدخال عنصر الشعب في مجال التنمية المحلية من خلال مشاركتها في صنع قراراته السياسية والأقتصادية .
- زيادة نسبة المداخيل من العائدات الجبائية و تمكين البلدية التحكم فيها وفق آليات مدروسة .
- إلغاء كل الإجراءات المعقدة فيسير العمل الإداري و تبسيطها في تنفيذ البرامج و المشاريع التنموية .
- الإسراع في تفعيل القرار المؤرخفي 2014/12/09 المحدد لمدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز و الإستثمار لصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية، من خلال إعطاء دور مهم للبلدية في توجيه الإعانات الصادرة عن هذا الصندوق .
- التركيز على عنصر التقييم ، من خلال المقارنة بين النتائج المتحصل عليها و الأهداف المسطرة .
- تأطير الكفاءات في المجال المحاسبي وزيادة الكفاءات التقنية ،مما يوفر المتابعة الجيدة للمشاريع التنموية و تنفيذها على أحسن وجه لخدمة المصلحة العامة.

وعليه نعتبر ان التنمية المحلية في الجزائر دخلت مرحلة الجد بتوفير كل الوسائل و الآليات الي تمكن وتساهم في تحقيق التنمية المحلية ، ولم يبقى الا العمل على تغيير الذهنية البشرية في التعامل معها بكل دقة من خلال ضمان تحقيق خدمة عمومية جيدة .

قائمة المراجع

Les références

قائمة المراجـع

أولا : الكتب .

1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005م.
2) أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد 12، 2010م.
3) بن أشنهو عبد اللطيف، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، ألفا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
4) بن أشنهو عبد اللطيف، الجزائر اليوم "بلد ناجح"، ألفا للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري 2004م.
5) جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر "بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.
6) ولد صديق ميلود وآخرون، آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون، دار الندونية للنشر والتوزيع، 2015 .
7) محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية والسياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 2009م.
8) محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي الإسكندرية، مصر، ط1، 1995.
9) محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر، القاهرة (مصر)، 2000م، ط2.
10) نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنميةّ دراسة في اجتماعيات العلم الحديثّ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1996م، ط1.
11) حسين عبد لحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
12) يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، بيروت (لبنان)، 1985.
13) سليمان الريشاي، التنمية الاجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (مصر)، 1993م، ط1.
14) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2007.

15) علي الكاشف، التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا، الدار الجامعية، مصر، ط1، 2007.

16) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية/ ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عملن، ط1، 2015م.

17) ريبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة"، دار الهدى، عين مليلة، ط1، 2009م.

ثانيا: المذكرات.

1) درار محمد، آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيد دراسة حالة، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة والتنمية، جامعة سعيدة، 2015.

2) وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد للتنمية المحلية في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم سياسات عامة وحكومات مقارنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012.

3) وفاء افالو وشرفي يمينة ، دور الحوكمة في تحسين الادارة المحلية الجزائرية ، مذكرة ماستر جامعة 08ماي 1945 قالمة :كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012-2013.

4) كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013م.

5) لخضر مرغاد، واقع المالية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م.

6) مختاري وفاء، الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر حقوق، تخصص القانون الإداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

7) محمد الناصر مشري ، دور المؤسسلت الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، رسالة ماجيستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، 2010-2011.

8) حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية، (مكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012).

9) طماشة بومدين، الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص نظم سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007م.

10) سنوس وحشية، الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية، (دراسة حالة بلدية بويرة)، مذكرة تدخل ضمن تيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية ومالية وبنوك قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة آكلي محند أو الحاج، البويرة، 2015.

11) سعيدي الشيخ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، رسالة دكتوراه، جامعة "الجيلالي اليابسّ سيدي بلعباس، 2007م.

12) عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، الجزائر، دراسة ميدانية لولاية المسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012م.

13) فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، 2012م.

14) شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 م.

15) شلاغة فاتح، خيار سفيان، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل الماستر في الحقوق، شعبة القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامع عبد الرحمٰن ميرة، بجاية، 2012م.

16) قادري نعاس، دور سياسات التمويل في تطوير البلديات، دراسة حالة بلدية ورقلة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016م.

ثالثا : المقالات و المجلات :

1) الحاج أحمد الأمين عوض حاج أحمد وآخرون، ورقة بعنوان :الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمي، ورشة التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، 10/30-11/01، 2007.

2) بومدين طاشمة، مداخلة بعنوان: الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية، إشكالية التنمية في الجزائر –واقع وتحديات– يومي 17/17 ديسمبر 2008، جامعة جيجل.
3) بن طيب هديان خديجة وبن يوب لطيفة، التنمية والكفاءة الاستخدماتية للموارد، مداخلة دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيم 07–08 أفريل 2008م.
4) لونيس زهير، مداخلة بعنوان "التنمية المحلية في ظلّ أزمة الهوية، الملتقى الدولي حول المعوقات الثقافية، جامعة حسيبة بن بو علي (الشلف)، أفريل 2015م.
5) مسعود رشيدة، العناصر المحلية للتنمية في ظلّ البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015.
6) مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمٰن، مداخلة بعنوان: انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، يومي 24/23 فيفري 2011، غرداية.
7) سي فضيل الحاج ،حيتالة معمر،بن عطة محمد،إشكالية التنمية المحلية المقومات و المعوقات .المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، العدد09_جانفي 2017 .
8) توفيق عباس عبد العون، د. صفاء عبد الجبار علي الموسوي، قياس وتحليل التفاوت الإقليمي من المحفظات العراق، الفري للعلوم الاقتصادية، العدد 18.

رابعا: الوثائق الرسمية .

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 99–08، المتعلق بالوئام المدني، المؤرخ في 13 يوليو 1999 ،
ج ر ج ج، العدد 46، سنة 1999م.
2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 05–278، المؤرخ في 15 غشت 2005م، يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر 2005م، ج ر ج ج، العدد 55.
3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 11–10المؤرخ في 03 جوان 2011 المتعلق بالبلدية ، ج رج ج ، الصادرة بتاريخ 03 جوان 2011 العدد 37 .
4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 15–140 المؤرخ في 27 مايو 2015م، يتضمن مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، ج ر ج ج العدد 29، الصادرة في 31 مايو 2015م.

خامسا : المراجع الأجنبية :

1)

William , Mbivan, dimension of partcipation involuntary association social forces vole B3,6, December, 1957.